وزارة التعليم العالي والبحث العلم

جامعة الشهيد – حمه لخضر الوادي–

كلية علوم الاجتماعية والانسانية

قسم:التاريخ

نظام الحماية في المغرب الأقصى(1912-1956م)

دراسة مقارنة بين المنطقة السلطانية والخليفية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في: العلوم الانسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- سهيلة مسعودي
- عائشة زغيدي

إشراف الاستاذة:

-ا. د. رشيد قسيبة

نوقشت المذكرة علننا يوم 06/ 06/ 2024

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
فاتح باهي	أستاذ محاضرة (ا)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
رشيد قسيبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
نجوى طوبال	أستاذة التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحننا

الموسم الجامعي:2024/2023

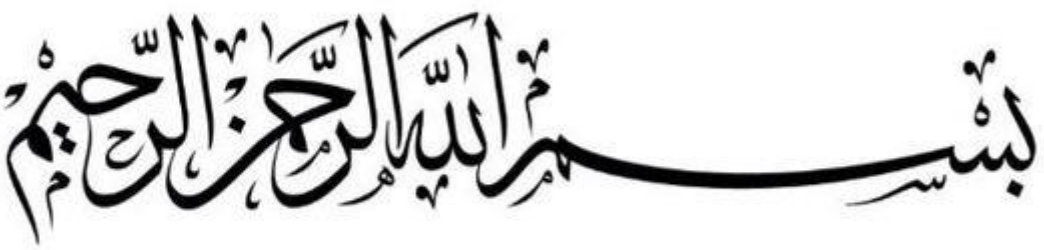
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

(وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن الرحلة قصيرة ، لم يكن الحلم قريبا لكني فعلتها...

اهدي هذا النجاح لنفسي أولا، ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمر له ...

إلى ركني العظيم في الحياة، إلى الجدار الذي استند عليه في تعبي وحزني، إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى قوتي وملاذي بعد الله، إلى من استمديت منه اعتزازي بذاتي ومأمني الوحيد وفرحتي الدائمة

(ابي الغالي) متعه الله بالصحة والعافية...

إلى نبراس أيامي، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

(امي الحبيبة) متعها الله بالصحة والعافية...

إلى الأعمدة الثابتة في حياتي، إلى أمان أيامي، إلى زارعين الثقة والإصرار بداخلي، إلى الذين غمروني بالحب، إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

(إخواني وأخواتي) حفظهم الله...

إلى من رسموا بسمتي وقت الصعاب، إلى من ذكروني بمدى قوتي واستطاعتي، إلى الذين لا يحبطوني ويؤمنون بشجاعتي

(صديقاتي)...

عائشة زغيدي

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وكان فضل الله عليك عظيم» صدق الله العظيم»

إلى من ابتغي رضاهما بعد رضا الله الى الذين ما زلت أشقت طريقي بفضل دعواتهم

(أمي وأبي)

ما ضاع جهد لامس في يوم وسدى والله يجزي الحسن بالإحسان واقول من فرط طموح ان لها ظللت اسعى خلفها في همة حتى عانقت غاياتي ونلتها فالحمد الله الذي انعم وأكرم وأتم

الشكر وتقدير

الحمد الله الذي منا علينا بإتمام هذه الدراسة وأعننا على انجازها فله الحمد كله يليق بجلال وجهه العظيم كما

نتوجه با الشكر والتقدير إلى الاستاذ المشرف (رشيد قسيبة) وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد في هذا

العمل حتى اكتملا في صورة نهائية ونسأل الله أن يجازيهم خير جزاء

وإلى كل الطلبة والزملاء دفعة ثانية ماستر 2024/2023

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين سننال منهم شرف المناقشة بحثنا فلهم كل الشكر والتقدير

مقدمة

شهد المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تهافت مجموعة من الدول الأوروبية حوله لتوفير سوق لمنتجاتها والسيطرة على ثرواته. وهذا الأخير وجد نفسه في مواجهة الضغط الأوروبي، وخاصة إنه يحتل موقعا استراتيجيا ممتازا على حوض البحر الأبيض المتوسط وباعتباره من أهم الطرق التجارية بسبب سواحله وهذا ما جعله منطقة الصراع بين قوى كبرى، وكان احتلال الفرنسي للجزائر 1830م، مؤشر للبداية التحدي ضد المغرب خاصة بعد الانهزام في معركة اسلي، فأخذت فرنسا شكل آخر من أشكال الاستعمار لتبرير مشروعها الاستعماري، إذ أخضعته لنظام الحماية ولقد كان اختبار فرنسا نظام الحماية بدل إخضاع لنظام المستعمرات أمر بديهيا يفرض نفسه ، وذلك راجع إلى الخصوصيات التاريخية والجيو سياسية والبشرية، كما هو راجع إلى الظروف الناتجة عن حدة التوترات وتدهور الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد، بعد عقد عدة معاهدات واتفاقيات مع الدول المنافسة لها كألمانيا وبريطانيا وانجلترا وإيطاليا واسبانيا، وكما شكلت 1906 م ذروة التنافس الاستعماري على المغرب حيث عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء بين ثلاثة عشر دولة لتقرير مصيره، وقد انتهى بفرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب الأقصى في عام 1912م.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية دراسة الموضوع (نظام الحماية في المغرب الأقصى1912-1956م دراسة مقارنة بين المنطقة السلطانية والخليفية) في النقاط التالية:

- إبراز أهم الأحداث التي أدت إلي توقيع الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية) على المغرب الأقصى.
- معرفة نظام الحماية المطبق في المنطقة السلطانية ونظام الحماية المطبق في المنطقة الخليفة.
- إبراز دوافع وأسباب الأولى إلى فرض الحماية.
- تسلط الضوء على أهم فترة في تاريخ المغرب الأقصى وهي فترة الحماية الفرنسية والاسبانية.
- تعرف على المناطق التي خضعت لكل من النفوذ الفرنسي والاسباني.

أسباب اختيار الموضوع:

- تسلط الضوء على نظام الحماية المزدوجة في كل من المنطقتين السلطانية والخليفة والرغبة في معرفة طبيعة هذا النظام وهل اختلف نظام المطبق في المنطقة السلطانية على ذلك الذي طبق في المنطقة الخليفة.
- قلة الدراسات في تاريخ المغرب الأقصى المعاصر في الجزائر وتوسع في دراسة موضوع في بلد آخر غير الجزائر.
- الرغبة في معرفة تاريخ بلد الشقيق.
- معرفة أهم الأحداث التاريخية المعاصرة في المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر.
- الرغبة في دراسة الموضوع والبحث فيه.

إشكالية الموضوع:

لمحاولة معرفة نظام الحماية الفرنسية والاسبانية قمنا بدراسة الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

- ماهي أساليب نظام الفرنسية في المنطقة السلطانية؟ وما هي أساليب نظام الحماية الاسبانية في المنطقة الخليفة؟

ومن هذا المنطق قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أسباب ودوافع الأولى التي أدت إلى فرض الحماية على المغرب الأقصى؟
- كيف تمت موافقة على عقد معاهدة الحماية؟ وما هي أهم البنود المتفق عليها؟
- كيف كان نظام الحماية في كل من منطقة السلطانية والخليفة؟
- ما هي الهياكل والمؤسسات التي طبقت هياكل من فرنسا واسبانيا في مناطق نفوذها؟
- كيف تم تقسيم مناطق نفوذ بين فرنسا واسباني في المغرب؟
- كيف أثر نظام الحماية في المغرب؟

حدود الدراسة:

تندرج دراستنا زمنيا ما بين تاريخ (1912-1956) يشير إلى تاريخ إعلان الحماية المزدوجة على المغرب إلى غاية استقلال المغرب الأقصى.

المنهج المتبع:

ولدراسة هذا الموضوع دراسة علمية تتماشى مع طبيعته اعتمدنا على المنهج التاريخي بشقيه الوصفي وذلك يساعد على وصف وسرد لأحداث تاريخية وفق التسلسل الزمني المناسب لإحداث المنهج التاريخي ولتحديد بيان وغرض بعض الحقائق وأحداث ومحتوياتها.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من لمصادر كانت أهمها:

- ألبير عياش المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية.
- محمد على داهش صفحات من إجهاد ولكفاح المغربي ضد الاستعمار.
- ومحمد على داهش دراسات في تاريخ المغرب العربي معاصر بإضافة إلى صديق بن العربي " كتاب المغرب" بإضافة إلى مراجع نذكر منها عبد الرحيم الورديغي "فاس في عهد الاستعمار الفرنسي "وبعض المذكرات نذكر منها بن نخلة سناء، الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن لمقيم العام الماريشال ليوتي (1912-1925).

خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا على ثلاث فصول يحتوي كل فصل على ثلاث عناصر فرعية تندرج تحت ويحتوي كل عنصر على مجموعة من العناوين مقسمة إلى عناوين أساسية وفرعية. بداية مع الفصل الأول بعنوان بداية لتخلخل الأجنبي في المغرب الأقصى، يتضمن علاقات المغرب الخارجية، واتفاقيات أوروبية. وظروف الحماية المزدوجة.

والفصل الثاني بعنوان نظام الحماية الفرنسية في المنطقة السلطانية. يندرج تحت هذا الفصل العناوين التالية:

- فرض الحماية الفرنسية.
- مؤسسات وهياكل لفرنسية في منطقة السلطانية.
- انعكاسات هذا النظام على مجتمع المغربي أما الفصل الثالث بعنوان نظام الحماية الاسبانية في المنطقة الخليفة. تكلمنا في هذا الفصل على نظام الحماية، فرض الحماية الاسبانية. ومؤسسات والهياكل التي اتبعتها اسبانيا في منطقة نفوذها. وانعكاسات نظام الحماية الاسبانية على المجتمع المغربي.

الصعوبات والعراقيل:

وبما انه لا تخلو أي دراسة من صعوبات وعراقيل فقد واجهنا في بحثنا هذا عدة صعوبات منها:

- صعوبة لوصول إلى بعض المصادر والمراجع رغم سعي للحصول عليها.
- قلة الحصول على المراجع الأجنبية لدراسة موضوعنا.
- عدم توفر المصادر والمراجع الكافية لدراسة منطقة الحماية الاسبانية.
- تكرار المعلومات في الكثير من المراجع مما جعلنا في خلط.

يعتبر موضوع نظام الحماية في المغرب الأقصى (1912-1956) موضوع واسع وشامل من حيث الفترة الزمنية وأحداث تاريخية من جعلنا ننقص بعض الأحداث والاكتفاء بالأحداث المهمة.

وفي الختام رغم ذلك فان اكتمال العمل وإنهائه عوضا وانسا أتمنى إن نكون قد وفقنا في انجاز هذا العمل.

الفصل التمهيدي

بداية التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى(1844-1912م)

أولا: علاقات المغرب الأقصى الخارجية.

ثانيا: الاتفاقيات الأوروبية حول المغرب الأقصى.

ثالثا: ظروف الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى.

أولا: علاقات المغرب الأقصى الخارجية

1.معركة ايسلي 14أوت 1844:

كانت العلاقات بين فرنسا والمغرب قد تحسنت بعد عقد معاهدة في حكم السلطان محمد بن عبد الله[1]، فتحت عهدا اقتصاديا جديدا بين الدولتين، وفي عام 1844 حدث ازداد الفرنسيين الضغط على الامير عبد القادر الجزائري، وكلما يجد كلما ضيق عليه الفرنسيون فقد لقي المنجى والمتسع وسند في المغرب ينتقل في اطرافه، تارة في الصحراء وتارة ببني يزناش وتارة بوجدة[2] وتارة بالريف[3] وغير ذلك، وهذا الامر لم يرق للفرنسيين واتخذ الجنرال بيجو[4] منه مبررا لمهاجمة المغرب، فشن الغارة على وجدة وأعمالها المرة وتعرضت الدولة المغربية على الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر لمهاجمة الجنود الفرنسيين وعبثهم، وقد فسر الجنرال بيجو لحاكم وجدة المغربي هذا العمل ويحدد مطالب الفرنسيين في طرد الأمير عبد القادر من البلاد المغربية حينما يلتجئ إليها وألا يقبل.

1.1. أسبابها:

- الجهل المطلق للتفوق العسكري الذي تمثله فرنسا التي احتلت الجزائر.

---

[1] السلطان محمد بن عبد الله هو سلطان مغربي من سلالة العلويين، حكم بين 1757/ 1790، حكم مراكش عام 1750، أصبح سلطان بشكل رسمي عام 1757 بع وفاة والده، وامتدت فترة حكمه 44 سنة. ينظر إلى: https:// ar.marefa. org. Com، محمد الثالث بن عبد الله، تم الإنزال: 17/04/ 2024.

[2] وجدة من المدن المغربية القديمة، مر عل إنشائها حوالي أكثر من ألف سنة، تحتضن مورثا عمرانيا متنوعا لا يزال شاهدا على عبقرية الإنسان المغربي، زروق حكيم، التجديد الحضاري للمدن العتيقة بالمغرب: تجربة مدينة وجدة، مجلة التشريعات التعمير والبناء، العدد (07)، جامعة وجدة، المملكة المغربية، 2018، ص100.

[3] الجنرال بيجو هو مارشال فرنسي وحاكما عاما على الجزائر وقائد لجيش افريقية، ولد بمدينة ليموج الفرنسي في البداية عين في البداية مازم ثانيفي حرس نابليون، وبعد مجيئه للجزائر منح لقب مارشال فرنسا، انتصر على الأمير عبد القادر في معركة ايسلي، ينظر إلى: بسام العسلي، الماريشال بيجو 1784 /1849، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص69.

[4] الريف يطلق هذا الاسم على سلسلة جبال تمتد على شكل هلال من سبة الى مليلية يتراوح ارتفاعها ما بين ألف إلى ألفي متر، ينظر إلى: الصديق بن العربي، كتاب التاريخ، ط3، الجمعية المغربية للنشر والترجمة، الرباط، 1404هـ/ 1984م، ص122.

- لم يكن الجيش المغربي رغم قوته منظما ولا مؤهلا بقيادة عسكرية لمعركة لم يحسبها ضاربة وفاصلة فأمر ابنه محمد على الجيش ولم يكن على استعداد للقيام بأي معركة وقد نبه الأمير عبد القادر[1] المغاربة على هذه الأمر.
- بلادة القيادة الملكية.
- انتشار الشائعات في صفوف الجيش المغربي ومنها أن الأمير قد قتل فانتشرت الفوضى وتسابق الشرادة إلى المحلة وعمدوا إلى الخباء الذي المال فسرقوه وتقاتلوا عليه وكانت تلك هي ضربة قاضية للجيش المغربي.[2]
- احتلال لالا مغنية حيث كانت الحدود الجزائرية المغربية غير واضحة، فهناك جزء غير محدد بوضوح استغله الفرنسيون في إثارة الفتنة قصد احتلال بعض المناطق هناك بحجة ملاحقة الأمير عبد القادر والتصدي له.
- احتلال وجدة من طرف القوات الفرنسية حيث نجد أن هذا الإنذار تم رفضه من طرف السلطان المغربي، وكرد فعل بيجو باحتلال وجدة في 19 جوان1844 وأرسل في اليوم الموالي إنذار آخر بسحب قواته المرابطة على الحدود الشرقية للمغرب ومعاقبة المسؤولين الذين قاموا بالهجوم على الفرنسيين أثناء المفاوضات.[3]

1.2. نتائج المعركة:

1.1.2. على المستوى المغربي:

- **عسكريا:**

[1] الأمير عبد القادر هو قائد عسكري وسياسي ومجاهد ومقاوم وشاعر، قضى معظم حياته في الجهاد ومقومة المستعمر والتغرب في دمشق، ينظر الى: https://www.aljazeera.net.com، الأمير عبد القادر قائد ثورة ضد الاستعمار، تم الإنزال: 2024/04/17.

[2] بلعربي نور الدين، معركة ايسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد(05)، العدد (12)، ص105.

[3] بلعوجة صدام ورزق الله أحمد، إشكالية الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى إبان الاستعمار الفرنسي (1962/1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة تيارت، 1443هـ/2021م، ص37.

- وقوع خسائر مادية وبشرية في صفوف المغاربة ووقوع جزء كبير من الجيش المغربي أسير في يد الفرنسيون وهو ما يشكل ورقة ضغط في أي مفاوضات محتملة مسبقا.
- غنم الفرنسيون الكثير من لوازم الجيش المغربي.
- تخريب الكثير من المدن المغربية خاصة المدن الساحلية وعلى رأسها طنجة.
- تعتبر ايسلي بداية النهاية للمغرب الأقصى حيث أصبح الاستقلال المغربي مهددا والأخطار الأوروبية تزداد وتشتد، حيث حركت هذه الهزيمة الأطماع الأوروبية في المغرب.
- الآثار النفسية السيئة على نفوس المغاربة وعلى نفسية السلطان نفسه حيث تخلى الجميع على فكرة مواصلة الجهاد.
- توالي هزائم المغرب أمام الأوروبيين بعد هزيمة إيسلي منها هزيمة تطوان من قبل الإسبانيين.[1]

- **اقتصاديا:**

- ازدياد الضغوط الاقتصادية والتي تجلت في التهافت التجاري على المنتجات الفلاحية المغربية وتسرب البضائع الاوروبية الى السوق المغربية وارتفاع اسعار المنتجات المحلية وظهور اتفاقيات تجارية غير متكافئة.[2]
- تأثر الأحوال الاقتصادية بهذه الأحداث، فارتفعت أسعار السلع وعم الغلاء البلاد بشكل أرهق البلاد كامل العامة.

- **سياسيا:** أثرت هذه الأحداث في مركز المغرب السياسي والدولي، فلم يقتصر الأثر على قالته فرنسا من امتيازات بموجب المعاهدة التي عقدتها مع المغرب، فقد حصلت انجلترا

[1] بلعربي نور الدين، المرجع السابق، ص106.

[2] محمد العواد، آلية الإصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي تجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، مجلة كان التاريخية، العدد (34)، 2016، ص 32.

هي الأخرى على تسهيلات اقتصادية، كما عقدت الدنيمارك والسويد ما كانا يلتزمان به للمغرب سنويا في مقابل حمايتهم البحرية.[1]

2.1.2. على المستوى الفرنسي:

- أما فيما يخص الخسائر القوات الفرنسية وحسب التقارير الرسمية فقد قدرت ب: أربعة ضباط قتلى و10 ضباط جرحى و27 من الجنود القتلى و87 جريحا.
- استطاعت فرنسا إجبار المغرب التنازل عن التعويضات التي كانت تدفعها الدول الاوروبية له وشمل هذا التنازل كل من السويد والدانمارك.
- فرضت فرنسا معاهدة الصلح على السلطان فرضا.[2]

2.معركة تطوان:

بعد أن هزت معركة ايسلي كيان الدولة المغربية التي ظلت لقرون تعيش على أمجاد معركة الملوك الثلاثة، جاءت معركة تطوان لتكشف بقية الضعف والتفكك الذي كان المغرب يعيشه إبان منتصف القرن التاسع عشر، فتكاثفت الأزمة السياسية والاقتصادية مع مطامع الدول الاوروبية ليصح على المغرب مقولة رجل مريض افريقيا المريض.[3]

1.2. أسبابها:

- توسيع منطقة النفوذ الخاصة بالإسبان في سبتة والاستلاء على بلدة بليونس من أجل ضمان تزويد المدينة المحتلة بالماء علاوة عن المواد الفلاحية.

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا/ تونس/ الجزائر/ المغرب)، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص239.

[2] براهيمي مروة، المسألة المغربية وتطوراتها 1880/ 1912، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مستغانم، ص28.

[3] https:// hespress.com، معركة تطوان، تم الإنزال: 2024/04/17.

- قيام المغاربة باستيلاء على باخرة اسبانية.
- اغتيال الوكيل القنصلي الاسباني بالمدينة الجديدة.
- كانت للمعاهدة 1799 قد أضفت نوع جديد من الفتور القوي والتوتر التاريخي بين كل من المغرب واسبانيا، وعلاوة عن ذلك اعتقاد ان اسبانيا لها الحقوق الجغرافية بالمغرب.[1]

2.2. نتائجها:

- انتهاء حرب تطوان بهزيمة المغرب امام اسبانيا.
- ضعف التنظيم المغربي وتدخل بريطانيا وسيطا لتوقيف الحرب لصالح اسبانيا.
- فرض اسبانيا عقوبات مادية على السلطات المغربية لأداء خسائر الحرب وقدرت ثلاث أرباع مداخيلها الجمروكية.
- كان الهدف من الضغط الانجليزي على المغرب لقبول الصلح لأنها لم تكن ترغب في أن يذهب الجيش الاسباني الى ابعد مما ذهب. [2]

ثانيا: الاتفاقيات الأوروبية حول المغرب الأقصى:

1.2 الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م:

[2] لبنى بورمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية/ قانونية، المجلة البحثية، العدد (الأول)، جامعة الرباط، المغرب،2013، ص7.

كانت لإيطاليا أطماع في دول المغرب الثلاث التي كانت في الوقت من الأوقات جزءا من الإمبراطورية الرومانية، ولذا رأينا كيف وقفت إيطاليا موقف عدم الرضي لامتداد النفوذ الفرنسي إلى الجزائر وتونس، وحاولت فرنسا الاتفاق مع إيطاليا لتقلع على سياستها في مضايقة فرنسا وفعلا عقدت في عام 1902م اتفاقا مع إيطاليا[1]. يقضي بالإطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس[2]. وأجبرت الدولة سلطان مراكش على إصدار ظهير آذار1903م يتشكل مجلس لإدارة طنجة يتألف من 26عضوا يتعين القناصل عشرة وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثني عشر منهم، ويعين السلطان مراكشيا واحدا. كما يعين الخاخام يهوديا واحدا، والحاكم المحلي مسلمين اثنين ودفع هذا الأمر إلى إعلان الثورة على السلطان وأطلقت عليه عبد الأجانب[3].

2.2 الاتفاق الفرنسي البريطاني:

كانت المنافسة بين إنجلترا وفرنسا شديدة حيث شهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا بين القوتين، وظهرت ألمانيا كقوة بحرية خطيرة تهدد مركز إنجلترا البحري، فشعرت إنجلترا بأهمية إصلاح علاقاتها مع فرنسا لتامين مركزها في البحر المتوسط ومصر، وقد ساعد على تهيئة الجو المناسب للتقارب بين إنجلترا وفرنسا إن تولى عرش إنجلترا عام 1901م، الملك ادوارد السابع Edward VIL وكانت له ميول معروفة نحو فرنسا.[4]

ولهذا تهيأت الظروف التقارب بين الدولتين وقامت مفاوضات بين البلدين بموجب معاهدة 08افريل1904م(لاتفاق الودي) اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية على ما يلي:

[1]- الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى مراكش، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الانجلو المصرية، 125، القاهرة، ص 25.

[2]- شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص –ص 318.

[3]- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا، دار المريخ، السعودية، ج2 ,1993، ص 147.

4-شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق ،ص 317.

- ❖ لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بالإصلاحات.
- ❖ تبقي معاهدة بريطانيا القديمة من مراكش سارية المفعول.
- ❖ لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.
- ❖ تبقي المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلة)[1]. وتوضع تحت إشراف اسبانيا.
- ❖ لا يحق لاسبانيا التنازل عما أعطى إليها لدولة أخرى.
- ❖ تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها اسبانيا[2].

3.2 الاتفاق الفرنسي الاسباني:

سعت فرنسا بعد اتفاقها مع إنجلترا لعقد اتفاق مع اسبانيا لتحديد وضع اسبانيا في المغرب بصفة أدق، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا واسبانيا في 1902م ، وقد كانت الدولتان تدركان إن أي اتفاق بينهما لا يحظى برضا إنجلترا عديم الجدوى، ولذا كان الجو مهيئا أكثر بعد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في افريل1904م للاتفاق بين فرنسا واسبانيا. وانتهت المفاوضات بين الدولتين بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في 3أكتوبر1904م، حيث هذا الاتفاق لم يعطي اسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت لها في الشمال، كما الحق بهذا الاتفاق اتفاق سري حددت بموجبه منطقة نفوذ اسبانية في شمال المغرب وأخرى في الجنوب وأطلقت فرنسا بموجب هذا الاتفاق السري يد اسبانيا في المنطقتين بحرية[3].

4.2 مؤتمر الجزيرة الخضراء:

عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1904م بمدينة المدينة الخضراء الاسبانية لدراسة الوضع في مراكش وحضر المؤتمر ممثلو الدول الثلاث عشر التي حضرت مؤتمر معاهدة مدريد 1880م. ووقفت

---

[1]- مليلة: تقع شمال شرق المغرب على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ويأخذ جانبها المحاذي للبحر شكل قوس نصف دائري وتشكل مع سبتة الحدود البرية بين إفريقيا وأوروبا. ينظر، محمود صالح الكروي. أزمة سبتة ومليلة بين المغرب واسبانيا الدوافع والأهداف، المجلة السياسية والدولية، ب، ع، ت، ن، ص ص143-144.

[2]- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، مرجع سابق، ص 148 .

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص321.

اسبانيا وروسيا وانكلترا وإيطاليا في صف واحد مؤيدي فرنسا ووقفت ألمانيا وحيدة لا ناصر لها غير النمسا[1].

ومن أهم ما جاء فيه: انه تم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان واستقلاله ووحدته أراضيه ومساواة الدول جميعها في تجارتها مع مراكش. ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح وتأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي، وتشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي وتكون فرنسية اسبانية بإمرة سويسرية وكل منها في منطقة نفوذها وتكلف فرنسا بحماية حقوق جميع الدول في مراكش شريطة الاعتراف بالاستقلال البلاد ووجدت ألمانيا وحدها في هذا المؤتمر، وكانت مراكش هي الضحية التي يتنازع عليها[2].

ثالثا: ظروف الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى

1.3. احتلال وجدة29مارس1907م:

3- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر ,المرجع السابق ,ص148.

[2] -محمود شاكر, مراجع سابق, ص352.

بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م خضع المغرب الأقصى إلى الوصاية الجماعية بعد إن ضنت فرنسا إن قضية المغرب لا تهم إلا المغرب، إلا إن المؤتمر أعطى لفرنسا وسائط عمل دبلوماسيتها إن يستغلوها بمهارة[1].

وشهد عام 1907م مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب ، وذلك اثر مقتل الطبيب الفرنسي موشامبMushamb، الذي كان جاسوسا فرنسا في مراكش، فاتخذت فرنسا هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في " وجدة " واحتلالها[2].

وقد كانت هناك العديد من الروايات حول مقتل الطبيب فهناك من رد الأسباب إلى دعاية ألمانية خبيثة والى تعصب مغربي اعمي.

وهناك من ارجع الأسباب إلى منافسات اقتصادية، والى معارضات مصلحة مادية لبعض التجار والصناع، وهكذا علمت الأوساط الاستعمارية بالحادثة انطلقت حملة دعائية مضادة للمغرب، متهمة المخزة بالمسؤولية وداعية للعقاب واخذ الثار ،وفي23 مارس تدخلت القوات الفرنسية المرابطة بالحدود واحتلت المدينة. التي ظلت ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الأشكال.

لقد أدى احتلال وجدة إلى ردود فعل غامضة ضد الفرنسيين في مجموع أنحاء المغرب، وقد ازداد ذلك الغضب نتيجة لوقوع الاحتلال دون إن يواجه مقاومته، كما اعتقد البعض بتواطؤ المخزن وقبول لذلك الاحتلال، وقد اجتهد مولاي عبد العزيز لحل المسالة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم التراضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسئ للاستقلال الوطني كثمن للجلاء عن المدينة منها:

- عزل وسجن باشا مراكش عبد السلام الوزاري.

[1]- علال الخد يمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1894-1910م) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط 2، د، ر، الرباط، 1994م، ص ص87 -93.

[2]- فادية عبد العزيز القطعاني ، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937م)، المجلة الجامعية، العدد 16، جامعة بنغازي، 2014م، ص44.

- إجراء بحث في عين المكان يقوم بيه قنصل فرنسا بالصويرة.
- عقاب مسئولين عن الحادث.
- أداء تعويض كبير.
- تنظيم البوليس حالا في الموانئ المغربية.
- تطبيق اتفاقيات 1901 -1902 م الخاصة بالحدود.
- الكف عن إرسال الأسلحة لماء العينين، وحجز الأسلحة الموجهة إليه.

رغم قساوة هذه المطالب فان السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة، وأدى قبول المخزن بالمطالب بعد محاولة التخفيف منها إلى ردود فعل شعبية.[1]

ورغم المحاولات التي بدلها السلطان في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة فان الفرنسيين كانوا يخططون، في الواقع لإدامة احتلالهم وجعل ذلك الاحتلال خطوة أولى في سبيل إتمام احتلال المغرب كله.

2.3. احتلال الدار البيضاء 1907م:

لقد كانت استراتيجية الاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب بالكامل، بداية من احتلال وجدة في 29 مارس 1907م ثم بعدها الدار البيضاء[2]. وهي حادثة زادت من تدهور البلاد، وذلك من خلال قيام احواز الدار البيضاء كأولاد زيان ومديونية بالهجوم على الأوروبيين فقتلوا منهم تسعة ثم تقدم أولئك الرعاع، فامتدت أيديهم إلى قتل وسلب الأموال من الدكاكين والبنوك وأوقعوا باليهود في جبهم الخاص.

وتعذر على الحكومة المغربية إن تضبط الأمن في المدينة، وأمام ذلك أرسلت فرنسا واسبانيا باخرتين محملتين بالجنود، واحتلتا المدينة عنوة بدعوى حماية السكان الأوروبيين وذلك سنة 1907م.

[1]- علال الخد يمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1851-1941م) إفريقيا الشرق،2006م، ص19-89.

[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

وعقب ذلك اجتمعت قبائل الحوزية، وقررت خلع بيعة السلطان مولاي عبد العزيز بحجة انه عجز عن دفع الأعداء عن البلاد، وأعلنت بيتها لأخيه مولاي عبد الحفيظ الذي كان خليفة بمراكش ،وقد وقعت بين الأخوين حروب كما جر تنافسها الخطير على عرش الأمة، وكان ذلك من أسباب احتلال فرنسا لوجدة، ثم احتلالها مع الاسبان للدار البيضاء.

وبعد ما أتيحت الفرصة الجديدة كي يعمل ويحقق ما وعد به حتى بدا عجزه في صورة أعظم من سابقتها. وأمام ذلك ثارت عليه القبائل بني مطير وغيرها. وهزمت جيوشه.

وحاصرته في عاصمته فأس حصارا شديدا لإنزاله عن العرش[1].

[1]- محمد الأمين محمد ومحمد علي الرحماني , المفيد في تاريخ المغرب, دار الكتاب, الدار البيضاء, ص ص 250-251.

الفصل الأول

نظام الحماية الفرنسية في المنطقة السلطانية

(1912-1956م)

أولا: فرض الحماية الفرنسية على المغرب الاقصى1912م.

ثانيا: المؤسسات والهياكل الفرنسية على المنطقة السلطانية.

ثالثا : انعكاسات نظام الحماية الفرنسية على المجتمع المغربي.

تمهيد:

واجهت المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة العشرة الأولى من القرن العشرين الكثير من الأزمات التي نتجت عن أسباب داخلية وأخرى خارجية خلال عهد السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحفيظ، ولم تنتهي هذه الأزمات إلا مع سقوط المغرب تحت الحماية الفرنسية والاسبانية في عام 1912م.

أولا: فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912م:

عندما عجز السلطان عبد الحفيظ [1]على تحقيق ما وعد بيه شعبه، ثارت عليه قبائل بني مطير وهزمت جيوشه هزيمة نكراء ، وحاصرته في عاصمته فأس لإنزاله عن العرش ، وفي تلك الأثناء قامت ثورة خطيرة في مكانس[2] بقيادة مولاي الزين أخ السلطان وعلن نفسه ملكا عن البلاد حيث أعلن للقبائل لأنه قام للجهاد ضد النصرة وإخراجهم من بلاد المسلمين بعد إن ظهر له عجز أخيه عبد الحفيظ عن تحقيق ذلك[3].

فكان أمام السلطان الاستنجاد بالسلطات الفرنسية فسارعت بإرسال النجدة والقضاء على ثورة أخيه زين فاتت به تحمله الى أخيه فعفي عنه ، وعندما جاءت القوات الفرنسية لنجدة السلطان احتلت فأس في 21ماي 1911م ثم احتلت مكناس والرباط[4] ولهذا سارعت ألمانيا بإرسال الطراد الحربي(بانتر)إلى أغادير ، التي تقع على الساحل المغربي الموجه للمحيط الأطلسي ، بحجة حماية

---

[1]- السلطان عبد الحفيظ: هو إن السلطان مولاي الحسن الأول، كان خليفة لأخيه المتقدم بمراكش، وهو الذي أمضى معاهدة فاس مع فرنسا في 30مارس 1912م، وتنازل عن الملك يوم الاثنين 28شعبان عام 1930م وغادر المغرب في اليوم نفسه الى باريس، وتوفي 14ابريل 1937م في انكان لي بان من ضواحي العاصمة الفرنسية، للمزيد ينظر الى عبد الرحمان بن زيدان: العزو الصولة في معالم نظم الدولة , المطبعة الملكية ، ج1،الرباط، 1961م، ص380.

[2]- مكناس: من اكبر المدن المغربية ذات الماضي المجيد تقع قرب جبل زرهون في موقع جميل ارتفاعه عن سطح الأرض 522م، يرجع تاريخ إلي القرون الهجرية الأولى في مكان يسمى تاكرارات المزيد ينظر الى: الصديق بن العربي ،كتاب المغرب ، ط 3 ، الجمعية المغربية للتأليف والتوجيهية والنشر، الرباط ، 1984م، ص 183.

[3]- محمد الأمين محمد ومحمد علي الرحماني ،المرجع السابق ص-ص 250-251

[4]- الرباط: هي العاصمة السياسية والإدارية للمملكة المغربية وبها مقر جلال الملك وأعضاء الحكومة والإدارات المركزية والدواوين والمصالح المختلفة وسفارات الدول الأجنبية. للمزيد ينظر الى الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص 137.

رعياها وحماية مصالحها التجارية ولكن هدف ألمانيا الحقيقي الضغط على فرنسا بعد مساومات استعمارية بين الدولتين تم الاتفاق في 04نوفمبر 1911م .[1]

وقد جاء الاتفاق حلا وسطا تعهدت فيه ألمانيا بعدم عرقلة الاحتلال الفرنسي للمغرب، وبالمقابل حصلت ألمانيا على أجزاء من الكونغو الأوسط.

وبعد ما تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب ولم يبقى أمامها سوى إعلان الحماية عليهم، لقد غادر الوزير الفرنسي المسيور ونيول مدينة طنجة وهو يحمل معه وثيقة الحماية متجها نحو فأس من اجل الحصول على توقيع المولى عبد الحفيظ، وقد استقبل في يوم 26مارس1912م من طرف السلطان المولى عبد الحفيظ[2] .وعرض عليه مواد الاتفاقية المراد توقيعها ، ويبدو إن السلطان عبد الحفيظ أبدى منذ البداية معارضته للمعاهدة [3]، ولكن السلطان اضطر إلى توقيعها في 30مارس 1912م غير انه أبدى عدة تحفظات فيما يختص بالحماية[4] .

وقد صيغت شروط هذه المعاهدة في تسع مواد:

المادة الأولى: تنص على إجراء إصلاحات إدارية وقضائية واقتصادية ومالية وعسكرية ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي.

كما التزمت فرنسا بالمحافظة على الحالة الدينية في البلاد واحترام السلطان.

المادة الثانية: حق فرنسا باحتلال الأماكن التي تراها ضرورة في المغرب للمحافظة على النظام والأمن ولسلامة التجارة.

[1]- فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 45.

[2]- عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية على المغرب بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ص 28.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص332-333.

[4]- محمد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 35.

المادة الثالثة: تعهد فرنسا بتعضيد السلطان ومساندته ضد أي خطر يهدد شخصيته أو عرشه أو بلاده، مع تقديم نفس الشيء على خلفائه.

المادة الرابعة: وتخص على إن يصدر السلطان تشريعات التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية.

المادة الخامسة: وتتضمن على إن يمثل الحكومة الفرنسية مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة.

المادة السادسة: يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين تمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج[1].

المادة السابعة: وتتضمن وضع أسس نظام مالي جديد باتفاق بين الحكومتين، بحيث تحترم حقوق أصحاب سندات القروض.

المادة الثامنة: وتنص على منع صاحب الجلالة الشريفة عن منح أي امتيازات تحت أي شكل كان، دون ترخيص من الحكومة الفرنسية[2].

المادة التاسعة والأخيرة: فهي خاصة بتقديم هذه المعاهدة للمصادقة من طرف الحكومة الفرنسية.

وقد وقع على هذه المعاهدة في فأس كل من السلطان عبد الحفيظ ورينو وذلك في 30 مارس 1912م، وبعد ذلك أحس السلطان بالمصيبة التي أوقع بلاده فيها، فتنازل عن السلطة لأخيه يوسف[3] في الثاني عشر من أب1912م ولجا إلى طنجة سبقه أخوه عبد

[1]- حزب الاستقلال ،المغرب الأقصى (مراكش) قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتب المستندات والأبناء (الطبعة العربية)، مطبعة دار الطباعة الحديثة، مصر، 1951م، ص 63.

[2]- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر. عبد القادر الشاوي ونور الدينمسعودي ،دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985م، ص 91.

[3]- مولاي يوسف: بويع له بالرباط بإشارة من أخيه السلطان وذلك سنة 1912م أصدر مكاتبيه لشريفة وتوفي يوم الخميس الثاني والعشرين جمادي الأول عام 1346م الموافق ل 17 نوفمبر 1927م، ودفن مع جده الإمام السلطان عبدا لله بن السلطان إسماعيل، للمزيد ينظر عبد الرحمان بن زيدان، الدار الفاخرة في مآثر ملوك العلويين بفاس الزاهرة المطبعة الاقتصادية، الرباط، د-ط، 1937م ، ص ص125-126.

العزيز، وتوفي عبد الحفيظ في فرنسا عام 1937م[1] . فنقل جثمانه إلى فاس ودفن هناك.

وبعد شهور قليلة من فرض الحماية الفرنسية على المغرب بموجب معاهدة فاس فعملت فرنسا على إبرام اتفاقا مع اسبانيا في نوفمبر1912م. لتعيين منطقة نفوذ كل منهما في البلاد بموجب الاتفاق السابق المنعقد عام 1904م.

وقد احتوى الاتفاق الجديد على مواد عديدة أبرزها:

- اعتراف فرنسا باستلاء اسبانيا على شمال المغرب وإطلاق يدها في إدارة شؤونه[2].
- تعتبر منطقة النفوذ الاسباني هذه بجميع مرافقها تحت السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب لكن ينوب عنه مندوب يسمى الخليفة يتمتع بجميع امتيازات السلطان ويحافظ على جميع حقوقه[3].
- يقيم الخليفة في مدينة "التطوان" عاصمة المنطقة الاسبانية ويشكل حكومة خليفة على غرار حكومة السلطان، كل وزرائها مغاربة إلا وزارة الخارجية فيمارس أعمالها المندوب السامي الاسباني.
- تبعث اسبانيا بمندوب سامي إلى تطوان لتمثيلها لدى خليفة السلطان ويسهر على تنفيذ الاتفاق المبرم ويكون الوسيط بين الحكومة والخليفة والأجانب.

وفي سنة 1923م عقد مؤتمر في باريس ضم مندوبي بريطانيا وفرنسا واسبانيا وتقرر فيه نظام طنجة الدولي، وأصبح المغرب مقسم إلى ثلاث مناطق:

- منطقة النفوذ الفرنسية وسميت بالمنطقة السلطانية وتشمل المناطق الوسطى كل من وجدة والرباط والدار البيضاء ومراكش وقد اتخذت من الرباط عاصمة لها.
- المنطقة الشمالية والمنطقة الصحراوية في الجنوب تحت الحماية الاسبانة وعاصمتها تطوان.

[1]- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المرجع السابق، ص 149

[2]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 37.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص336.

- منطقة طنجة الدولية[1].

ثانيا: المؤسسات والهياكل الفرنسية على المنطقة السلطانية

1.2 إداريا:

تركزت السلطة الفعلية في المغرب بأيدي الفرنسيين، واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارية إقليمية وإدارة بلدية[2].

1.1.2 الهيئات العليا:

– المقيم العام:

إن سلطاته المحددة في معاهدة الحماية –الفصل الخامس– والموضحة في قرار الحكومة الفرنسية المؤرخ في 11ماي 1912م قد أصبحت فيما بعد غير محددة[3]، فهو الذي يمثل الدولة الحامية والمشخص لكل سلطاتها في المملكة الشرفية، وكان المقيم العام يعين من طرف مجلس الوزراء ويرتبط بوزير الشؤون الخارجية، ويتمتع بجميع السلطات في المملكة الشرفية أي انه كان بمثابة ملك مطلق كما كان يتحكم في الجيش ويعرض قائمة الموظفين الشرفيين لمصادقة السلطان عليها، ويفرض وزراءه عليه، ويسير جميع المصالح الإدارية كما عهد إليه بمهمة إصلاح الدولة، وله وحده حق إصدار القوانين. حيث لا يمكن إن تصبح سارية المفعول بعد مصادقة السلطان عليها إلا بعد إن تنشر من طرف المقيم العام، وكان وحده يملك صفة اتخاذ الإجراءات التي تهم الجالية الأوروبية[4].

---

[1]– سليمة مرسلي، منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى(1912–1953م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018–2019م، ص ص20–21.

[2]– تامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية 1936–1956م، دار غيداء للنشر والتوزيع، د ط ، الأردن ، 2015م، ص29–.

[3]– حزب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتب المستندات والإنباء، 1951م، ص ص– 8483.

[4]– ألبير عياش، المصدر السابق، ص 94.

وهذه السلطات الواسعة التي يتمتع بيها المقيم العام استفحلت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب 1939م. ويعين المقيم العام في عمله معتمد بالإقامة ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه وله أيضا ديوان مديني وديوان دبلوماسي.

–الكاتب العام: ويأتي بعد المقيم العام والمعتمد وهو مكلف بتركيز مصالح إدارة الحماية فهو عمليا يدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الإدارة المغربية كلها وبجانبه وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الإدارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للإقامة العامة.

2.1.2 المصالح المركزية:

وهي نوعين:

- **المصالح السياسية:** تكونت من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليتها بالداخلية والشؤون السياسية، مديرية المالية ومدرية الأشغال العمومية ومدرية الزراعة.
- **المصالح الإدارية:** ويبلغ عددها ثمانية وهي:

إدارة الفلاحة والتجارة والغابات.

- إدارة المالية.
- إدارة الأشغال العمومية.
- إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن.
- إدارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- إدارة البريد والبرق والتلفون.
- إدارة التعليم العمومي.

- إدارة الصحة العمومية والعائلة[1].

وبجانب المصالح السياسية ذات السلطات الواسعة تكونت هذه المصالح الأخرى المعروفة بالإدارة الشريفية الجديدة[2] وهي الإدارات الفنية الكبرى التي تعمل مبدئيا لحساب الحكومة الشريفية وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام.

2 .1. 3 الإدارة الإقليمية:

بعد توقيع معاهدة فاس قسمت المناطق المغربية إلى نواح وفروع ومناطق ودوائر وملحقات، تضم القبائل والمدن، وكانت السيطرة في هذه التقسيمات في البداية للسلطات العسكرية، ثم انتقلت في غالبها إلى المراقبين المدنيين، وقد قسم المغرب إلى ست مناطق ثلاثة مناطق عسكرية وثلاثة مدنية، ويضاف إليها اكادير ونواحيها التي كانت من الناحية التنظيمية على صورة إقليم.

- **المناطق العسكرية:**

وهي ثلاثة مناطق منطقة فاس، ومنطقة مكناس، ومنطقة مراكش وتدار كل منطقة بواسطة ضابط فرنسي برتبة جنرال يقال له حاكم المنطقة، وأصبح له نائب مدني سنة 1937م.

وتنقسم المنطقة العسكرية إلى أقاليم، وعلى كل إقليم ضابط فرنسي برتبة جنرال أو كولونيل، وتتبعه هو أيضا هيئة أركان الحرب ومكتب الاستعلامات وتنقسم الأقاليم إلى دوائر على نفس الأسلوب.

إن ضابط مكتب الاستعلامات هو المتصرف المطلق في المقاطعة أو الإقليم أو الدائرة، فهو المدير والحاكم والقاضي والمهندس والفلاح، ويسير نشاط الاستعلامات الخطير من الدائرة إلى الإقليم ومن الإقليم إلى المنطقة، ويتبع مكتب المنطقة إدارة الشؤون الأهلية بالإقامة العامة[3].

[1]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص ص30-100.

[2]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 85.

[3]- عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص ص 90-91.

- **المناطق المدنية:**

ومكونة من ثلاثة مناطق وهي الدار البيضاء، والرباط ووجدة، وعلى كل منطقة مدنية حاكم فرنسي مدني يطلق عليه لقب المراقب المدني، وهو بمثابة ممثل للدولة الحامية في المنطقة، وهو على اتصال دائم بجميع فروع الإدارة المراكشية بصفته مراقبا عليها ولا يمكن اتخاذ أي قرار من قبل الباشا أو القائد أو القاضي دون الرجوع إليه.

والمراقبون المدنيون وحكام المناطق العسكرية هم ممثلون مباشرون للمقيم العام الفرنسي. ويشرف المراقبون على الأمن، وإنجاز التحقيقات، ويتوفرون على قوات الأمن: الكوم والمخازنية ولهم حق استدعاء قوات الجيش والتحكم فيها.

فلقد كانوا المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الأهلية يتواجدون بإعداد كبيرة في كل مكان في البوادي والمدن، وفي مكاتب رؤساء الأقاليم ، وفي مراكز القيادة العامة، وفي مديرية الداخلية، وفي الإدارة السياسية وكذلك مصالح الإعلام لدى المقيم العام[1].

وهكذا فان مصالح المراقبة التي أسست لروح الحماية لأجل نصيحة الحكومة الشريفية ومساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه في إدارة شؤون البلاد[2].

2 .1. 4 الإدارة البلدية:

أحدث النظام البلدي في المغرب بظهير بلدي مؤرخ ب 08ابريل 1917م. وأصبحت المدن التي تحولت إلى بلديات. وعددها اليوم تسعة عشر، تتمتع بشخصية مدنية ومعنوية، ويتولى الباشا ورئيس المصالح البلدية إدارتها.

وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين، يعينون من طرف الإقامة بمهمة استشارية غير أن سلطة القرار

[1]- ألبير عياش، مصدر سابق، ص ص 100-101.

[2]- حزب الاستقلال، مصدر سابق، ص ص 86-87.

كانت بيد الإدارة باستثناء اللجنة البلدية بالدار البيضاء التي كانت جمعية تقريرية تقوم بمناقشة الميزانية وتحديد النفقات.

ومن المهم أن يلاحظ إن الإقامة العامة اقترحت إصلاحا يرمي إلى جعل هذه اللجان البلدية مجالس منتخبة تتمتع بحق التقرير، ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الإصلاح لأنه يخول حق التصويت للفرنسيين وفي ذلك مخالفة لأبسط مبادئ السيادة الوطنية.

1.2. 4هيئات استشارية:

- الغرف المهنية:

شملت الغرفة التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وكانت تقوم هذه بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تؤديه.

وقد أسست هذه الغرف بقرار مقيمي مؤرخ في 29جوان 1913م، لتسهيل الدفاع عن المصالح المهنية، وقد انتخب أعضاء الغرفة الفرنسية منذ 1919م، ويمكن إن يسند إليها امتياز الأشغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تعهدها أو تكليفها بإدارة مصالح عمومية لا سيما في الموانئ البحرية أو موانئ الأنهار[1].

- مجلس شورى الحكومة:

هذا المجلس من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر في شانه قط ضمير من السلطات أو قرار من الصدر الأعظم وإنما احدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسي أو القسم المغربي[2].

[1]- ثامر عزام حمد الدليمي، المرجع السابق، ص31.

[2]- حزب الاستقلال، مصدر سابق، ص 88.

أ- القسم الفرنسي:

ويتألف هذا القسم من ثلاث هيئات، الأولى الفلاحة، والثانية للصناعة والتجارة وهما تضمان الرؤساء والنواب المنتخبين من الفرق الاستشارية، أما الثالثة فتكون من ممثلين منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف الفرنسيين البالغين سن الواحد والعشرين، غير المسجلين في لوائح غرف الفلاحة والصناعة والتجارة[1].

وكان يجتمع المجلس مرتين في السنة فقط، ورئيسه هو المقيم الفرنسي العام، ويحضره رؤساء المصالح الفرنسيون لكي يناقشهم الأعضاء فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها[2]، كما يساهم في إدارة البلاد في وضع الميزانية المغربية وكذلك لا يستدعي لها أي موظف مغربي.

ب- القسم المغربي:

لقد كان يضم ثلاث هيئات لممثلي المصالح المختلفة معينين من طرف رؤساء الأقاليم، وكان الفرع المغربي هذا يمثل مجلسا خاصا بالمقيم العام.

وليس تنظيما للدولة الشريفية، وهو يناقش مسائل الميزانية والاقتصاد والمسائل الاجتماعية في بعض المناسبات، وكانت أشغاله تبدأ بعد نهاية أشغال الفرع الفرنسي، ففي دورة 1951م تم طرد مقرري بعض الميزانيات من قاعة الاجتماعات، رغم أنهم منتخبون وممثلون لغرف التجارة والصناعة المغربية ثم شطبت أسمائهم من لائحة أعضاء المجلس، نتيجة لتحفظهم أمام التأكيدات الرسمية المتعلقة بالنتائج المحمودة للحماية على أوضاع المغاربة[3].

[1]- ألبير عياش، المصدر السابق، ص 102.

[2]- عبد المجيد بن جلون, مرجع سابق، ص 107.

[3]- البير عياش، المصدر السابق، ص ص102-103.

2 اقتصاديا:

2. 1 الزراعة:

إن المغرب بلد زراعي ويعتمد على أكثر من 70%من سكانه على الزراعة في معيشتهم، فالزراعة هي المورد الرئيسي الاستهلاكي والتجاري في المغرب، وكان الفلاحون المغاربة يتمتعون بظروف طبيعية أفضل مما في البلدين المغربيين الآخرين، فكانت كثافة السكان الزراعيين تبلغ 0.74 شخص في الهكتار المزروع، (6.3 مليون من المزارعين على 8.5 مليون الهكتار) مقابل 0.79في الجزائر و 0.58 في تونس[1]

وبعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912م، أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين. واهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في 12آب1913م حول تسجيل العقارات والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين الفرنسيين[2].

لقد بلغت مساحة الأراضي المغربية الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب إلا المثرون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار[3]. وبعد انتزاع الأراضي من الفلاحين شجعت الحماية الفرنسية الهجرات الأوروبية ولا سيما المشتغلين في مجال الزراعة. فقد دخل مراكش نحو (1.000) مستوطن من مزارعين وأصحاب الحرف والتجارة، ورجال الأعمال.

عرف المغرب خلال فترة الحماية نوعان من الزراعة، أولها: الزراعة التقليدية وثانيهما: الزراعة الحديثة الأوروبية فكان الفلاح المغربي يستخدم في الزراعة التقليدية الآلات البدائية لمساحة من الأراضي تقدر ب 4 ملايين هكتار. أما الزراعة الحديثة فكان يمارسها المستوطنين باستخدام

[1]- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل في داغر ،دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1980م، ص80.

[2]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق،ص37.

[3]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 100.

الأساليب الحديثة من محراث وبذار، إذ قدر استخدام المحراث الآلي بعدد 6600 محراث لزراعة القمح بنسبة 82% من الأراضي الزراعية[1].

اهتمت الإدارة الفرنسية بزراعة الخضروات، ومن المحاصيل الأساسية الطماطم والبطاطا ولقد ازداد إنتاج هذه المحاصيل في المغرب إلى نحو 25,000 قنطار في 1923م، بلغ ما يصدر إلى فرنسا نحو 16,000 قنطار، ولمساعدة الأوروبيين في زيادة الإنتاج قامت الإدارة بإعطائهم المزيد من الأراضي الزراعية وشجعتهم على استثمارها بالزراعة[2].

وشكل العنب من أهم المنتجات في مراكش لصناعة النبيذ من الفرنسيين، فقد أنتجوا من النبيذ سنة 1938م، 770ألف هكتولتر.

إن يبلغ هذا الرقم المليون أي نصف مقدار الاستهلاك المحلي، وتعمل الإدارة على نشره لفائدة المستعمرين في الأسواق الأجنبية[3].

كما اشتهرت منطقة فاس ومكناس بزراعة الحبوب وأشجار البرتقال والجوز وأشجار الزيتون، وانتشار زراعة الشعير والذري في منطقة الرباط وتادلا كما اشتهرت منطقة الدار البيضاء بزراعة الحمضيات والخضروات.

وقد أدامت الإدارة الفرنسية على إصدار قوانين مكنت الأفراد الجالية الفرنسية امتلاك جزء كبير من أجود الأراضي الزراعية في البلاد، ولقد أصبحت طبقة المستعمرين

الفرنسيين طبقة متميزة في مراكش[4].

[1]- المهداوي علي هادي عباس، ناجي ،السياسة الفرنسية تجاه المغرب 1912-1918م مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد10، العدد 3،2020، ص 699.

[2]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 40.

[3]- عبد المجيد جلون، المرجع السابق، ص ص113-114.

[4]-عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي(1912-1956)، ملامح مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية، ط 1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص 53.

2. 2 الصناعة:

بعد فرض الحماية على المغرب عام 1912م، سيطرت الإدارة الفرنسية على قطاع الصناعة في المغرب، وكانت الصناعة تشكل أهمية كبيرة لفرنسا، حيث أن المغرب يمتلك اكبر ثورة منجمية في شمال إفريقيا وهي احد الأنشطة الأساسية للاستعمار الفرنسي[1]، ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة المغربية، غزارة المنتجات الزراعية ومنتجات المواشي والصيد والغابات وتنوعها وانخفاض أسعارها فضلا عن المعادن.

ركز الفرنسيون على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتي يحتاجها السوق الفرنسي ومن أهمها صناعة زيت الزيتون، وصناعة الصابون والنسيج وصناعة الأسمدة الزراعية والتعليب التي احتلت المقام الأول بسبب استعداد المغرب الأقصى الطبيعي لزراعة الفواكه والخضر ومصانع تكرير السكر وصناعة الجلود[2].

كانت صناعة التعدين أهم نشاط للإدارة الفرنسية في المغرب إذ وافرات مصدر من أهم مصادر الربح .وتؤلف المناجم بعد الزراعة المورد الأكثر أهمية للمغرب .ويعتبر التنقيب عن المعادن واستثمارها برأس مالها وبأصحاب المشروعات ويقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة[3] .

أما الصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية نتيجة للتدابير الإدارية التي اتخذت في المدن والتي اقتضت المحتفظة على امتيازات أصحاب الحرف. ونتيجة لاتساع التبادل التجاري ومنافسة البضائع الأجنبية لم يتمكن المغاربة من إن يشاركوا في حركة التصنيع الجديدة

[1]-البير عياش، المصدر السابق، ص183.

[2]- علي هادي عباس المهداوي، مرجع سابق، صص 701-704.

[3]- بن نخلة سناء، سيساوي ليلى، الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام الماريشال ليوتي (1912-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945م , قالمة ، م2022، ص 32.

.وقدرت الصناعات المحلية المصدرة عام 1939م ب20مليون فرنك بسبب نقص رأس المال وعدم توفير الخبرة .وحرمان الصناعة المحلية من أية مساعدة من الدول [1].

كما ركزت الإدارة الفرنسية على تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة إلى المستوطنين الأوروبيين. إذا اهتمت بصناعة مواد البناء والصناعات التحويلية في المدن.

ويتضح مما سبق أن الإدارة الفرنسية سخرت ثروات المغرب المعدنية ومناجمها لخدمة المستوطنين الفرنسيين.

2. 3 التجارة والمالية:

كانت التجارة في المغرب الأقصى قبل الحماية موزعة على بعض المدن كمراكش وفاس لافتقار المغرب الأقصى إلى الطرق المعبرة ووسائل الموصلات وبعد فرض الحماية شهدت التجارة الخارجية تطورا كبيرا، نتيجة إقامة المراكز التجارية بالقرب من الموانئ المغربية. وتدفق المهاجرين الأوروبيين وظهور حاجات جديدة للمستهلكين وانفتاحها على العالم الخارجي.

وكانت منشآت التجارة كثيرة خلال السنوات الأولى للحماية حيث فتحت متاجر للبيع بالتقسيط لفائدة السكان الأوروبيين، وظهرت الشركات الكبرى المتخصصة في عمليات السمسرة والمبادلات، فكانت تجمع الحبوب والصوف والماشية المغربية من اجل نقلها إلى أسواق المدن أو أرصفة المرسى، في حين كانت تستورد المواد الضرورية للمعمرين من محروقات وآلات زراعية واسمنت والخشب وحديد للبناء وكان هناك كذلك، المجال الواسع للمبادلات العقارية [2].

وسخرت فرنسا اقتصاديات المغرب لخدمة اقتصادها، وأهملت ما تحتاج إليه البلاد، فعلى الرغم من الزيادة في قيمة التجارة الأجنبية التي بلغت أكثر من3.700.0000 مليون فرنك في عام1938 فان مستوي معيشة المغاربة بقى متدنيا، ولم يطرأ أي تحسن في الصناعة المحلية[3].

[1]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 46.

[2]- البير عياش، المصدر السابق، ص ص 50-207.

[3]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 49.

كما تميزت التجارة المغربية بعجز في الميزان التجاري، وتفوق فرنسي لأنها المصدر والمستورد، وبلغ العجز أكثر من 199فرنك بين عامي (1912-1918م)[1].

أما الجانب المالي فنجد إن فرنسا كانت تحرس على إشراف عليه فأصبحت هي المسؤولية ع وضع ميزانية المغرب وتنفيذها، وكانت الميزانية على قسمين، ميزانية عادية تشمل النفقات العادية للدولة والمواد اللازمة لها، وميزانية غير عادية تضم كل المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على السلف والقروض كالموانئ والطرق والسكك الحديد.

وأصدر الفرنك المغربي عام 1920م ليعوض "الحسني" وهو العملة القديمة، وأعطى للفرنك المغربي نفس قيمة الفرنك الفرنسي.

وان ارتباط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي يحمل الفرنك المغربي ما يعترى الفرنك الفرنسي من سقوط، فقيمة الفرنك المغربي تسقط يوميا تبعا لما يعترى الفرنك الفرنسي من انخفاضات[2].

أما بالنسبة لميزانية الدولة فقد أنظمت أول ميزانية عام1914 وبلغت 17 مليون فرنك من الدخل و24 مليون فرنك من النفقات التي تضم عائدات ونفقات الدولة المغربية وكانت الميزانية الأولى للمغرب تعاني من عجز شديد بسبب اضطراب الأوضاع الداخلية وتدفق الأوروبيين وازدياد نفقاتهم.[3]

كانت السلطات الفرنسية هي المسؤول الوحيد على الميزانية وتنفيذها مع لجنة من المزارعين الفرنسيين، وضع التقارير المالية بمجلس الدولة وتصادق وزارة الخارجية الفرنسية على القرارات قبل إن تعرض شكليا على السلطان ولا يمتلك المغرب الحق في إصدارها ويجبر السلطان الموافقة على التشريع الذي يقترحه المقيم العام ويجبر لنشره.

[1]- علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص ص 704-706.

[2]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 103.

[3]- بن نخلة سناء، سيساوي ليلى، مرجع سابق، ص 36.

وشكلت موارد الدولة المتفرقة وغير ثابتة، مباشرة وتشمل ضريبة الترتيب تأخذ على المحاصيل الزراعية والأشجار والمواشي وحددت نسبة الضريبة 0,5%[1].

أما الضريبة الأخرى، فهي ضريبة العقار وتفرض على المغاربة والمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين. وحددت ب0,5% وقد بلغ مردود هذه الضريبة عام 1912م هو 415,111[2].

أما الضرائب غير مباشرة والتي يستخلص من المواد المستهلكة فلذلك فالمحتمل لها هو جمهور الشعب وخاصة طبقة العمال والعائلات الكثيرة العدد، وأكثر المواد استهلاكا بالمغرب مما يستورد من الخارج هي بالخصوص السكر والشاي والثياب القطنية والتوابل فعند دخولها الى المغرب يؤدي عنها الواجب الجمركي وكذلك عند الاستهلاك يؤدي عنها ضريبة ثانية. ويتحمل عبء هذه الضرائب الشعب المغربي الذي يكون 96% من مجموع السكان. الواجب الجمركي: يبلغ تقدير مدخولها لسنة 1951م، (11.200) مليون وفيها مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره 10,150 مليون، وتفيد احصائيات الواردات سنة 1949م انه من بين مجموع الواردات التي بلغت قيمتها 103,321 مليون من الفرنك.

وتبلغ قيمة مواد الاستهلاك ما يقارب من النصف وهو 51,463 مليون من الفرنك[3].

[1]- عبد المجيد بن جلون، مرجع سابق، ص 37.

[2]- علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 705.

[3]- حزب الاستقلال ،مصدر سابق، ص123.

جدول :وضعية التجارة الخارجية المغربية ما بين 1956/1912 م(المنطقة السلطانية)

الفترة	الكميات بملايين الأطنان		القيمة بالفرنك الثابت بالملايير		العجز التجاري	نسبة التغطية (%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
1914-1912	0.10	0.29	7.0	6 .21	- 14.6	33
1919-1915	0.22	0.25	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
1925-1921	0.66	0.25	18.1	42.7	- 24.6	42
1930-1926	1.83	0.88	27.8	59.8	- 32	46
1935-1931	1.79	1.02	27.0	62.0	- 35	43
1939-1936	2.45	0.91	43.5	61.9	- 18.4	70
1945-1940	1.42	0.52	28.9	34.7	- 5.8	83
1949-1946	4.25	1.51	55.6	104.1	-48.5	53
1953-1950	6.57	2.29	97.6	177.0	- 79.4	55
1956-1954	8.08	2.16	108.3	161.2	- 52.9	67

ويلاحظ من خلال الجدول إن التجارة المغربية تأثرت طول الفترة الكولونيالية بثلاث ظواهر متكررة: العجز المزمن للميزان التجاري وهناك ضالة نسبة التغطية ثم هنالك تردي أدوات التبادل وكلها مفيدة بالنسبة للدولة الحامية الى حد بعيد[1].

3. اجتماعيا وثقافيا :

1.3. الصحة:

إن ما قامت به الإدارة الفرنسية في مجال الصحي يصب كله في مصلحة المستوطنين الأوروبيين والفرنسيين، إذ خصصت الإدارة مبالغ كبيرة لبناء المستشفيات التي توفر عناية طبية للمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين، وكان التميز بين المستشفيات الفرنسية والمستشفيات المغربية، إذ إن عددها 65 عيادة وأربعة مستشفيات للاوروبين، و15مصحة ومستشفى للمغاربة. أما الأطباء فقدر

[1]- محمد القبلي، المغرب تحيين وتركيب المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب، 2011، ص 557.

عددهم عام 1950م أكثر من 200 طبيب، أي طبيب واحد لكل من 45ألف نسمة وذلك في المدن، أما في البادية فطبيب واحد لكل 120ألف من السكان[1].

وقامت الإدارة الفرنسية بتزويد المستشفيات الأوروبية والفرنسية بالأجهزة الطبية، فأنشئت مديرية الصحة والوقاية ، للوقاية من الأمراض والأوبئة كالطاعون والسل الرئوي والتيفوئيد في فاس يضم أطباء ورؤساء ، وقد عمل المجلس الفرنسي على وضع حواجز صحية لا ترخص بالدخول الى المدينة إلا من كان لديه سكن أو عمل معروف[2].

ونلاحظ إن الإدارة الفرنسية أهملت القطاع الصحي في المغرب وأدى ذلك الى انتشار الأمراض بشكل واسع في كل المدن والقرى المغربية، وأصبح المواطن المغربي يعاني من الجهل والفقر والمرض وعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات بعد فرض الحماية لان كان معضمها تقدم الخدمات العناية الطبية لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوربيين[3]

2.3. **المواصلات**:

اهتمت السلطات الفرنسية منذ فرض الحماية على المغرب الأقصى بالمواصلات اهتمام كبير، وذلك بغية ضمان الانتقال السريع والمنتظم للبضائع والأشخاص والعمليات التجارية. حيث نجد المغرب يتوفر على9000 كلم من الطرق المعبدة وهي واسعة وتتفرق عن طريق العرضي الرابط بين وجدة والدار البيضاء واكادير، وكذلك طرق داخلية تمر عبر جبال الأطلس، تربط مدن الشاطئ بالمناطق الزراعية والمعدنية، كما يوجد 4250 كلم من الطرق الثلاثية تستعمل في كل وقت[4].

وفي سنة 1920 م تم إنشاء شبكة حديدية تلتقي كلها بالموانئ حيث أقيمت عدة خطوط من بينها خط خريبكة وادزم للحديد، خط وجدة وبركنت ، وبوعرفة لاستقبال المنغنيز مع خط قنفودة بالإضافة الى الخط الرابط بين فاس ومراكش ويلتقي في وجدة.

[1]- حزب الاستقلال/ المصدر السابق، ص ص136-137.

[2]- عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص64.

[3]- ثامر عزام احمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص58.

[4]- البير عياش، المصدر السابق، ص 131.

وأنشئت خطوط أخرى عادية لاستخراج المعادن من مناطقها كخطوط الدار البيضاء وخريبكة وأسفي وسيدي قاسم من خلال استغلال الفوسفاط[1].

وانتشاء ليوتي قطارا حديديا لنقل العساكر من فاس الى الرباط والى طنجة ففتحت طرق ثانوية لنقل المواد الفلاحية لضيعات المعمرين الجدد[2]. كما سارعت في الشروع في التجهيز البحري حيث أصبحت الدار البيضاء المرسى الأكثر نشاطا في المغرب، حيث نجد أن تسعة أعشار (10/9) من التجارة الخارجية المغربية تتم عبر الطريق البحري، أما الشبكة البرية نجد أن لكل مدينة مطارها غير إن أحسن تلك المطارات إعدادا وتجهيز يوجد في سلا[3]والدار البيضاء بحيث يصلح مطار معسكر محطة لتوقف اكبر الخطوط الجوية الدولية. وفي سنة 1953 م بلغ النقل الجوي المدني بالمغرب الى مجموع 248,000 مسافرا، و71 الى حمولة قدرها 6,600 طن بالإضافة الى 3240 طن من الأمتعة و 772 طن من أثقال البريد.

أما البريد فقد أنشاء في فترة مبكرة وتعمل تحت إشراف المكتب الوطني للبريد. وأصبح في الفاتح يناير 1955م بميزانية خاصة، وأقيمت المراكز البريدية في جميع الأماكن التي فيها المعمرين الأوروبيين[4]

3.3. البناء والتعمير:

اهتمت السلطات الفرنسية بإنشاء المدن العصرية لأجل الجالية الأوروبية التي عرفت باسم المدن الجديدة وذلك قرب وخارج التجمعات السكنية المغربية في المدن القديمة. وقد تم وضع مخطط تقسيم الى مناطق وقطاعات متخصصة تتخللها ساحات وحدائق وزودت بالمياه

[1]- بن نخلة سناء، سيساوي ليلي، المرجع السابق، ص 39.

[2]- عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص ص 21-73.

[3]- سلا: تقع على الضفة اليمنى لنهر أبي رقراق ويرجع تاريخها الى بني يفرن وفي عصر الموحدي اتسعت عماراتها، وهي أول مدينة تعرضت لهجوم الأوروبيين للمزيد ينظر: الصديق بن العربي، مرجع سابق ذكره، ص 230.

[4]- البير عياش، المصدر السابق، ص ص 132-135.

والكهرباء والطرق والأسواق والبلديات وأمر ليوتي بخلق مصلحة للفنون الجميلة والاثارات التاريخية التي أنشئت في شهر نوفمبر 11912، فشرعت هذه المصلحة في عملها بواسطة ظهير 3 فبراير 1914م الخاصة بالحفاظ على البناءات التاريخية وعلى الفنون الجميلة وحماية الأمكنة التي تحمي هذه البناءات والمناظر الطبيعية. أما المجلس البلدي لمدينة فاس ، شرع في إصلاح الشبكة المائية وتحسين السقايات العمومية وفتح الأبواب الضرورية للخروج والدخول الى المدينة وفتح الدروب المغلوقة، ووضع الأخشاب الكهربائية وتزين المتاحف الأهلية كما رخص الظهير الذي وضعته الحماية 31يوليو 1914م لنزع الملكية في سبيل المساحة العامة، إن تخصص أراضي لمناطق خضراء للنزهة والترفيه كما خلفت ثكنات عسكرية بموجب هذا الظهير كثكنة " ظهر المهراز".

4.3. الهجرة:

فتحت أبواب الهجرة للفرنسيين والأجانب على مصراعيها ومنح المهاجرين تسهيلات كبيرة وامتيازات متعددة وقد بلغ عدد الأجانب في المغرب حوالي نصف مليون شخص مقابل 9ملايين مغربي واغتصب الفرنسيون معظم الأراضي المغربية الخصبة حتى بلغ ما انتزعه الفرنسيون حوالي خمس أراضي المغرب[1].

وقد بلغت مساحة الأراضي التي استحوذ عليها الفرنسيون بالمغرب سنة 1917م مجموعه 30,000هكتار، واستعملوا في ذلك جميع ممارسات التعسف والتحايل والتزوير في تفويت الأراضي[2]،وتوالت حركة استيلاء الأوروبيين على الأراضي بالأرياف الى إن بلغ مجموع مساحتها 11110000هكتار سنة1956م، أما عدد المعمرين فقد ارتفع الى 6000معمر سنة 1953م وكذلك ارتفاع النمو الديموغرافي ، نتيجة لذلك أصبح المغاربة يفضلون الانتقال الى المدن صوب المراكز الحضرية.

[1]- محمد عبد الله عودة إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ المغرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989م، ص 87.

[2]- المحفوظ اسمهر، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010م، ص 26.

4.4. التعليم:

كان التعليم في مراكش قبل الحماية الفرنسية والاسبانية يتمثل بصفة عامة في الكتاتيب القرآنية وفي بعض المدارس الابتدائية ثم في الدروس العلمية الإسلامية التي كانت تلقي في المساجد الكبرى[1]. وعند إعلان الحماية على المغرب 1912م لم يلبث الفرنسيون والإسبان حتى اخضعوا التعليم لإدارتهم وتوجيهه وفق المنهج الاستعماري[2]، ففي السنوات الأولى من الحماية لم تخف السلطات مقاصدها تجاه المغاربة وهي مقاصد تربط بالشعار الداعي الى المحافظة على تقاليد ودين وبنو مختلف المجموعات البشرية .وقد نظمت مديرية التعليم العمومي التي أنشئت عام 1920م ثلاثة أنواع من التعليم ، التعليم الأوربي ، التعليم الإسرائيلي ، التعليم الإسلامي المغربي[3].

أ. التعليم الأوربي:

هو تعليم مشابه للتعليم الجاري به العمل في مدارس فرنسا وبالرغم من إن هذا التعليم ينفق عليه من ميزانية الدولة المغربية، حيث نجد 198مدرسة ابتدائية أوربية من بينها 18 أولية للأطفال التي كانت موجودة بالمغرب شهر ديسمبر 1949م. أما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فأنها تهيئ للبكالوريا الفرنسية بقسميها الأول والثاني وتضم عددا من التلاميذ تبلغ نسبته 25 من مجموع تلاميذ التعليم الأوربي[4].

ب-التعليم اليهودي:

أما اليهود المغاربة فكانوا يلتحقون بمدارس الرابطة اليهودية الدولية التي افتتحت في مدارسها الأولى في تطوان عام 1872م[5]، وكان التعليم فيها يقتصر على التعليم الابتدائي فقط وكان على الطلبة

[1]- عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص140.

[2]- محمد على داهش، صفحات في الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، محمد بن عبد الكريم الخطابي، الطبعة 1، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 2002م، ص 174.

[3]- البير عياش، المصدر السابق، ص 342.

[4]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 148.

[5]- البير عياش، المصدر السابق، ص ص344-344.

الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثاني دخول المدارس الأوربية[1].وفي عام1952 م وصل عدد الذكور والإناث الذين يدرسون في مدارس الرابطة حوالي 000,28.

ج- تعليم المسلمين:

بقي التعليم القديم السائد في المدارس القرآنية والمدارس القديمة على ما كان عليه، أما التعليم العصري للمسلمين فقد نظم بين 1912و1942م على أساس المبادئ التي صاغها ليوتي وطورها هاردي[2] عام 1924م وطبقتها مدرية التعليم العمومي في ارتباط وثيق مع سلطات المراقبة والمديرية المكلفة بشؤون المغاربة .

وبموجب قرار الوزاري في 11أيلول1937م حددت للمدارس التقليدية مناهج التدريس واقتصرت على تعليم القران واللغة والكتابة العربية والقواعد الاخلاق ومنعت تدريس أية مادة أخرى وكل مدرسة تخالف معرضة للإغلاق وألحقت إدارة التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس (الأوقاف) عام 1930م مع إخضاعه لإشراف غير مباشر، وسعت الى تحسين مع جامعة القرويين التي كانت متأخرة وذلك لمنع الطلاب المغاربة من تلقي التعليم في الأقطار العربية الأخرى.

5.3:الدين:

منذ بداية الاحتلال بداء الهجوم على اللغة العربية ومؤسساتها الثقافية والدنية، فبدأت بالقضاء على المؤسسات التعليمية والدنية فأخذت بممارسة سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربر[3]، واهتمت فرنسا بالمرجعية الإسلامية من اجل تسهيل بسط نفوذها الاستعمارية فقد شكل منصب السلطان عنصرا بارزا في السياسة الإسلامية الفرنسية ولذلك كان ليوتي يصور نفسه على انه مجرد خادم لجلالة السلطان.

---

[1]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص ص53-54.

[2]- هاردي :مدير التعليم بالمغرب آنذاك وصاحب كتاب le probléme scolaire an maroc للمزيد ينظر الى، الحسين الرامي ورضاء الفلاح، لا مركزية تدبير المنظومة التربوية ورهانات تجويد خدمات التربية والتكوين، مؤسسة كوانراد اديناور، مكتب المغرب، 2019م، ص20.

[3]- محمد على داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية الآداب، جامعة الموصل، ص ص18-19.

نظرا للصلة التي تربط بين السلطان والإسلام كما اظهر احترامه للمؤسسات الدينية كالاحباس وغيرها من المؤسسات وفي هذا الإطار تم استثناف الأرضي التابعة للمساجد والأضرحة والمقابر الإسلامية، من ظهير سنة 1914م القاضي بنزع الملكية في سبيل المنفعة العامة وهو ما يتم على إبدائه الاحترام للإسلام ومؤسساته. وسعى ليوتي الى استعمال ورقة الحج منذ التحاقه على رأس الإقامة العامة بالمغرب ، على ربط الاتصال مع العلماء وكسب دعمهم ومساندتهم لغرض القيام ببعض الإصلاحات التي نصت عليها معاهدة الحماية فاسند إليهم المناصب المهمة [1]. كما نشاط البعثات المسحية في الأوساط المسلمين، ووقف بالمرصاد للنشاط الصهيوني في المغرب.

ثالثا: انعكاسات نظام الحماية الفرنسية على المجتمع المغربي:

1.3. الانعكاسات الاقتصادية:

لقد أدت مجموعة الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية في المجال الاقتصادي الى ظهور العديد من الانعكاسات، حيث أدت الى تدمير القاعدة الاقتصادية للفلاحين المغاربة والذين تزايدت أراضيهم المغتصبة والمسلوبة، كما تحول قسم كبير منهم الى عمال في المزارع الأوربية "خماس "، كما واجه الفلاحون المغاربة بالإضافة الى تربص المعمرين بأراضيهم عوامل طبيعة التي أرهقتهم، كما شكلت الضريبة الفلاحية "الترتيب" عبئا ثقيلا على الفلاحة الأهلية ، ولم تكن مصلحة الضرائب تأخذ في الحسبان ظروف الفلاحة المغربية[2] . أما الصناعة فقد أهملت الصناعات الأهلية المغربية وركزت جهدها في ميدان المعادن[3]، فقد تعرض قطاع الصناعات الأهلية المغربية والحرفين

[1]- احميان نورالدين ،توظيف الدين في الخطاب الاستعماري بالمغرب خلال القرن العشرون، مجلة التاريخ المتوسط، المجلد 2، ديسمبر م2020، ص ص270-271.

[2]- جلال زين العابدين، الانعكاسات الاجتماعية لاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، العدد 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس المغرب، ص 62.

[3]- محمد الصالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب(1963-1997م)، ط 2، مطبعة البريق، بغداد، 2012م، ص 15.

للدمار نتيجة منافسة البضائع الأجنبية [1]. لقد اندمج الاقتصاد المغربي في المنظومة الرأسمالية.

2.3. الانعكاسات الاجتماعية:

إن أساليب التي مارستها السلطات الفرنسية في الميدان الاجتماعي أدت الى انعكاسات سلبية ، حيت نتج عنها حرمان العمال المغاربة من القوانين الاجتماعية والتامين الاجتماعي كما أن أجور العمال متدنية قياسا الى ما يتقاضاه العامل الأوربي[2] .كما يلزم العمال الفلاحون بالخدمة عند المعمرين ولا يتعرضوا الى الغرامة والسجن ، زيادة على الأشغال الشاقة[3] .أما الخدمات الصحية فكانت متردية جدا وكان التميز لصالح المستوطنين الأجانب على حساب الأغلبية المغربية التي كانت تعاني من ندرة المستشفيات وقلة الكادر الطبي . أما التعليم فعملت على أبعاد المغاربة عن التعليم العصري وتوجيههم الى التعليم المهني لتوفير الأيدي العاملة للمشاريع الصناعية والزراعية التابعة للمستوطنين في المغرب، كما ركزت على تعليم أبناء الأغنياء بشكل خاص كما عملت على محاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها ومنع دخول النتاج الفكري العربي إلى المغرب، مما تسبب في انتشار الجهل والأمية.

[1]- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 45.

[2]- محمد صالح الكروي، المرجع السابق، ص 17.

[3]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 135.

الفصل الثاني

نظام الحماية الاسبانية في المنطقة الخليفية(1912-1956م)

أولا: فرض الحماية الاسبانية على المغرب الأقصى 1912م.

ثانيا: مؤسسات وهياكل الاسبانية على المنطقة الخليفية.

ثالثا: انعكاسات نظام الحماية على المجتمع المغربي.

أولا: فرض الحماية الإسبانية على المغرب الأقصى 1912

ضمنت معاهدة الحماية لفرنسا حق إقامة نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية، كما منحتها حق احتلال أية أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والاستقرار، كما كلفت المعاهدة لفرنسا حق التمثيل الخارجي وأن ينوب عن فرنسا في المغرب مقيم عام وقاد عسكري، وحصلت على حق التصرف بالجزء الشمالي من المغرب لصالح إسبانيا، وجعل طنجة[1] منطقة دولية وضمن هذا الإطار عينت فرنسا الماريشالليوتي مقيما عاما على المغرب الذي لم يتردد في الدعوة إلى تحديد مفهوم الحماية ويعرفها بأنها بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكومتها

وتدار ذاتيا بأجهزتها الخاصة تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوروبية تحل محلها في التمثيل الخارجي، وتتولى إعادة إدارة جيشها وماليتها، وتوجه نفوذها الاقتصادي دون أن يمس جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري، لكن ما حدث هو العكس تماما[2].

وبمجرد فرض الحماية الفرنسية دخلت فرنسا في محادثات مع اسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية الخاضعة لها وقد أعطى مؤتمر الجزيرة الحق لإسبانيا لدخول المغرب وفرض حمايتها عليه.

وأما في المنطقة الخليفية[3] الخاضعة للاحتلال الاسباني، فقد خضعت كافة مرافق البلاد مرافق الحيوية لنفوذ المندوب السامي الاسباني والذي كان عادة رجلا عسكريا

[1] طنجة مدينة في الاقليم الرابع طولها من الجهة الغربية 80 درجة وعرضها 30 درجة ونصف من جهة الجنوب، بلد على ساحل بحر الغرب، بلد على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء، ينظر الى: اسماعيل العربي، المدن المغربية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر، الجزائر، 1983، ص78.

[2] فائزة غربي، النشاط السياسي في المغرب الأقصى في منطقة الحماية الاسبانية 1953/1930، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2019، ص 10.

[3] منطقة الخليفة وتمثل شمال المغرب الأقصى (الريف) وبعض مناطق صحراء خضت لأسبانيا ينظر: الى مدونة لاستاذ رشيد حمايمي، دروس ثانية بكالوريا اداب وعلوم انسانية درس المغرب تحت نظام الحماية.

وأنشأ الاحتلال الاسباني خمسة نيابات (وزارات) لتدير شؤون البلاد، ولا دخل للمغاربة فيها، وهيا نيابة للأمور الأهلية (الداخلية) ونيابة للتربية والتعليم، ونيابة للاقتصاد والفلاحة، ونيابة للعدالة، ونيابة للمالية، وكان للخليفة واجهة وطنية شكلية منفذة للقرارات التي كان يصدها المندوب السامي الإسباني ومساعدوه.[1]

وقد تم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا على تعيين منطقة خاضعة لنفوذ اسبانيا وتضمن هذا الاتفاق عدة مواد ومن أبرزها

1. اعتراف فرنسا باستيلاء اسبانيا على شمال المغرب وإطلاق يدها في إدارة شؤونه.
2. تقع منطقة نفوذ اسبانيا بجميع مرافقها تحت سيادة المدنية والدينية للسلطان المغربي والذي يمثل خليفة يقطن تطوان ويشكل حكومة على غرار الحكومة المركزية يكون كل وزرائها مغاربة باستثناء وزارة خارجية حيث يقوم بشؤونها مندوب اسباني في المنطقة.
3. تبعث اسبانيا بمندوب سامي الى تطوان لتمثيلها لدى خليفة السلطان ويسهر على تنفيذ الاتفاق المبرم، ويكون الوسيط بين الحكومة الخليفية والأجانب.[2]

وبعد إلان الحماية الاسبانية على البلاد سعت اسبانيا لفرض على مجمل المنطقة التي حددها الاتفاق الفرنسي _ الاسباني ومنذ تلك الفترة تدرجت أساليب التغلغل الاسباني إلى داخلية البلاد بين الغزو العسكري المباشر لمنطقة السواحل، وبين التغلغل

السلمي بالعمل على كسب العناصر المحلية، وكثيرا ما استخدمت العمليات التجارية لتغلغل بين السكان كما جند الاسبان عناصرهم وبالتعاون مع بعض العناصر المحلية، للقيام بالتجسس ووضع الخطط لاحتلال البلاد وكانت جزيرتي بادس[3]والنكور[1] في إقليم الريف [2]من المناطق المهمة في هذا الاتجاه.

---

[1] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 2014، ص42.

[2] داهش محمد علي، صفحات من الكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، بغداد، 2002، ص35.

[3] جزيرة بادس جزيرة صغرى على شاطئ البحر المتوسط في منتصف الطريق البحرية بين سبتة ومليلية، تبعد عن الشاطئ بنحو 85 م في مواجهة مدينة بادس التاريخية ينظر الى: الصديق بن العربي، كتاب التاريخ، ط3، الجمعية المغربية للنشر والترجمة، الرباط، 1404هـ/ 1984م، ص117.

حيث استطاع الاسبان خلال فترة العمل السلمي التوغل إلى داخل البلاد من السواحل وفرض نفوذهم على الكثير من المناطق والقبائل، وخاصة في إقليم الريف واستطاع الاسبان في نهاية الحرب العالمية الأولى بفضل تلك السياسة على نشر معسكراتهم في إقليم الريف لوحده، والتي بلغت 196 معسكر والسيطرة على القبائل ومناطق متعددة منها: سعيد[3]، أوليشك، مطالسة[4]، جزء من توزين[5]،

معظم تمسامان[6]، تفريست[7] انوال [8]، مرسي سيدي إدريس، وعلى ذلك أصبح معظم إقليم الريف في قبضة النفوذ الإسباني[9].

وقد مرت أساليب التغلغل الاسباني بمرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى بين 1914/1912 أما الثانية بين 1914/ 1918

المرحلة الأولى 1914/1912:

[1] جزيرة النكور عبارة عن ثلاث جزر متقاربة تقع على شاطئ البحر المتوسط بين بادسومليلية على بعد 1300 من الشاطئ في جوف الحسيمة امام مصب نهر النكور، ينظر الى: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص122.

[2] الريف ويطلق على سلسلة جبال تمتد في شكل هلال من سبتة الى مليلية تتراوح ارتفاعها من ألف الى الفي متر، ينظر الى:الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص145.

[3] سعيد قبيلة عربية تابعة لاتحادية قبائل منطقة الشاوية بالمغرب، ويحدها غربا وادي تيوريرت وتمتد حدودها جنوبا من مشرع سيدي غانم الى الشمال الشرق الى جنوب الخميسات وشرقا تمتد مع حدودها مع بئر اولاد مومن الى ارضي سيدي الغزواني الشرقاوي، ينظر الى: اسماعيل العربي، المدن المغربية، ط1، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ص177.

[4]مطالسة تقع في شمال شرق مدينة تازة المغربية وينضوي معظم جزئها لبشمالي تحت إدارة جهة الشرق الناظور اما جزئها الجنوبي تحت إدارة لجهة تازة الحسيمية، ينظر إلى: www .aswatdriouch.com: //https، مطالسة، تم الانزال في 2024/05/04.

[5] توزين هي قبيلة تستوطن جبال الريف بإقليم الريف يحدها قبائل تمسمانوتافرسيتومطاسة وكزبانة وبني ورياغلومركزها سوق عزيب ميضار، ينظر الى: قبائل المغرب،https//: tribus du maroc ، تم الانزال في 05/04/ 2024.

[6]تمسمان هي قبيلة كبيرة مترامية الاطراف تتوقع الشمال الشرقي للمغرب بين مدينتي الحسيمة والناظور وتتبع اقليم ادريوش إداريا واقليميا، ينظر الى: m.nadority.com //https ، التعرف على منطقة تمسمان، تم الانزال في 05/04/ 2024.

[7] تفرست هي قبيلة تقع في شمال المغرب تحدها شمالا تمسمانوأوليشك وشرقا مطالسة وجنوبا جماعة ميضار وغربا ايت توزين، ينظر إلى : //https m.nadority.com :،التعرف على منطقة تفرست، تم الانزال في: 2024/05/02.

[8] انوال جبل من جبال الريف اشتهر بعد معركة الكبرى التي التحق فيها عبد الكريم هزيمة نكراء بجيش الاسباني، ينظر الى: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص56.

[9]داهش محمد علي، صفحات من الكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص42.

تميزت هذه المرحلة بالطابع العسكري المباشر وكان ذلك انعكاسا لما كان يجري في اسبانيا نفسها، حيث سيطر عدد من العسكريين على الحياة العامة في بلادهم وحاولوا

أن يفرضوا أنفسهم على سياسة اسبانيا الخارجية، ويسيطروا بطريقة نفسها على منطقة نفوذهم في شمال مراكش[1]، والتي حددها الاتفاق الفرنسي الاسباني عام 1912 وعلى ذلك وسع الاسبان مناطق نفوذهم من ثلاث قواعد رئيسية هي مليلية[2] وسبتة والمنطقة

الواقعة بين العرائش[3]

وطنجة، وتمكنوا من التقدم باتجاه الداخل إلى المناطق القريبة من السواحل وفي هذه المرحلة استخدموا العنف والشدة، وفي محاولتهم لغرض نفوذهم

وقد عبرت اسبانيا عن سياستها الاستيطانية هذه حين سمحت بالهجرة الاسبانية إلى المنطقة لإحلال رعاياها محل أصحاب البلاد المراكشيين في الأرض والإدارة، وقامت هذه السياسة على أن العنصر المحتل يجب أن يسود في مراكش، وأن حق الأولوية

في كل الفوائد التي سخرتها الدولة أو تجود بها الطبيعة، ولكن هذا المنهج الاستيطاني لم يأخذ مداه الواسع إلا بعد انتهاء الحرب الريفية.

المرحلة الثانية 1914/1918:

لجأت اسبانيا بسبب أحداث الحرب العالمية الأولى إلى إتباع الأسلوب السياسي في السيطرة على منطقة نفوذها،التي حددها الاتفاق الفرنسي وقد سمت ب التغلغل السلمي في المنطقة، ويقوم هذا الأسلوب الاستعماري على أساس استفادة بعض القيادات المحلية، وخاصة من الملاكين و رؤساء

[1] مراكش هي إحدى المدن المغربية الواقعة على بعد 327 كم في الجنوب الغربي للرباط و580 كم جنوب طنجة و239 كم جنوبي الدار البيضاء و196 كم جنوب غرب بني ملال و177 كم الى شرق الصويرة 153 في الشمال الشرقي من أكادير، ينظر الى: https : //mawdoo3 .com، مدينة مراكش ومعالمها. تم التنزيل في 2024\04/19.

[2] مليلية ميناء عظيم على شاطئ البحر الابيض المتوسط في منتصف الطريق بين وهران وسبتة، ينظر الى: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص186.

[3] العرائش هي مدينة متوسطية تقع على شاطئ الأطلنطي بين القصر الكبير وأصيلا على ضفة اليسرى لوادي اللكوس، ينظر الى: الصديق بن العربي المرجع سبق ذكره، ص200.

العشائر لإحكام السيطرة على المنطقة، وجاءت السياسة السلمية[1] لإسبانيا تجاه المنطقة نتيجة لأوضاع الداخلية والخارجية، ارتبطت بالحرب العالمية الأولى بشكل أو بأخر، ومع ذلك محاولة اسبانيا تجنب الإسراف في التكاليف قدر الإمكان بسبب الأوضاع المالية وبروز الحركات العمالية، فكان عليها عدم زج قطاعات مجندة في مراكش والاحتفاظ بالجيش لتهدئة الوضع في اسبانيا، رغما عدم الكثير من العسكريين على هذه السياسة.

ولا يمكن أن ننسى الدورالكبير الذي قامت به المقاومة المراكشية التي اضطرت اسبانيا إلى التراجع عن النهج العسكري المباشر، وترقبها للوضع الدولي في هذه الفترة.

وقد استطاعت اسبانيا ممارسة سياستها السلمية تجاه منطقة نفوذها، خلال الحرب العالمية الأولى مع بقاء المقاومة المراكشية في بعض مناطق إقليم الريف وكذلك إقليم جبالة،وأعلنت حيادها تجاه الصراع الدائر بين ألمانيا والدولة العثمانية من جهة وانكلترا وفرنسا من جهة أخرى، فجنحت إلى التساهل مع القبائل المراكشية وتوقف عم كل حركة انتظارا لنتيجة الحرب بين الطرفين، التي سيكون لها تأثيرها المباشر في مصير مراكش إذ أن فرنسا هي طرف في هذا الصراع وهي تتقاسم معها مصالحها، في مراكش لكن ذلك الحياد لم يمنع اسبانيا من الوقوف بشكل مباشر أحيانا مع ألمان ومن ذلك أنهم سمحوا لعدد من الضباط الألمان بالاستمرار في نشاطهم من العرائش وتطوان بعد أن عملت فرنسا على ملاحقتهم في منطقة نفوذها.[2]

وكانت مساحة الخاضعة للحماية الاسبانية تتشكل في حوالي(48.00 كم) أي 10/1 مساحة الجزء الخاضع للنفوذ الفرنسي، وقد عينت حدود منطقة نفوذها في شمال المغرب (ماعدا طنجة) بالبحر المتوسط شمالا، ومع حدود وادي نهر الملوية من مصبه إلى مشروع الكلية شرقا، ومن الكلية شرقا إلى جبل بني حسن ثم إلى وادي ورغة شمال جماعة شرفاء نافراوت جنوبا، ثم يتبع الجبال الشمالية المشرفة على وادي ورغة إلى أن تفرق بينه وبين الطريق فاس إلى وزن مسافة 25 كم، ولا

[1] السياسة السلمية: هي عبارة عن نهج سياسي يتمثل في استخدام الحوار والتفاوض والتعاون لحل المشكلات والنزعات دون اللجوء إلى العنف أو الحرب، ينظر الى:https://www.ejaba.com، تعريف السياسة السلمية وكيف تأثر على الحياة السياسية، بتاريخ: 2024/04/08

[2] داهش محمد علي، طلائع الكفاح المراكشي ضد الحماية الاسبانية 1919/1912، جامعة العراق، ص214

تزال كذلك إلى أن يصل الحد بوادي القوس فيمتد مع مجراه إلى أن يصل حدود قبيلتي الصرصار والنليس، ثم يدور حول جبل الغاني ويمتد إلى خط عرض 35° شمالا إلى المحيط الأطلسي. [1]

وفي هذه المنطقة في خطها البحري وبعض جبالها وسهولها، كما في مساحتها وعدد سكانها هي شبيهة بلبنان طولها ثلاثمائة وعشرون كيلومتر، ومعدل عرضها سبعون فتبلغ مساحتها اثنين وعشرين ألف كيلومتر مربع، يستوطنها نحو تسعمائة ألف نفس ربعهم من الحضر بما فيهم من الاسبان وغيرهم من الأجانب، والباقي من القبائل غير الرحل، القبائل المزارعة.[2]

وقد كان رد فعل الشعب المغربي في المنطقة شمال المغرب الخاضعة للحماية الاسبانية بالقيام بثورة ضد هذه الحماية وبضبط في منطقة جبالة بداية من عام 1912 إلى غاية 1924 بقيادة الشريف أحمد الريسوني[3] واستكمل إقليم الريف الكفاح الشريف محمد مزيان[4] بكفاح مسلح منذ 1921 لغاية عام 1926 بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي[5]، وقد استطاعت الثورتان الجبالية والريفية ان تنسقا جهودهما وتتعاونا مع الكفاح أبناء البلاد ضد النفوذ الاسباني والفرنسي

ولقد عملت اسبانيا على ادخال عدة اصلاحات في منقطة حمايتها من أجل إحكام قبضتها عليها وقبل الشروع في تنفيذ ما تراه ضروريا من إصلاحات تتماشى مع طبيعتها الاستعمارية، فقد قامت الجمهورية باتخاذ إجراءات صارمة تجاه قبائل الريف تجنبا لتلك التجارب المريرة والأخطار الكبيرة

[1] داهش محمد علي، المرجع السابق، ص38.

[2] الريحاني أمين، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي سي آي سي للنشر، ط1، 2018.، ص115

[3] أحمد الريسوني هو أحد أعمدة المقاومة المغربية بشمال المغرب الذي صنع مجده في جو مفعم بالتحولات العاصفة محليا ودوليا، ينظر الى: عبد السلام بوطاني، المقاومة الريفية بقيادة أحمد الريسوني من خلال الصحافة الفرنسية، مجلة كان التاريخية، العدد 57، 2022، ص130.

[4] الشريف محمد مزيان هو أحد المقاومة المغربية في القرن العشرين وابطالها حيث تميز بإحسانه الى الضعفاء والمساكين وميله الى الزهد والتقوى والورع، ينظر الى: الشريف محمد مزيان، https// : mawdoo3.com تم الانزال في 2024/05/04.

[5] محمد عبد الكريم الخطابي هو قائد قبيلة بنويرغل وامتاز بالحكمة والحزم والتفتح للآراء الغربية، وقد قاد معركة ضد استعمار اسباني في منطقة الريف، ينظر الى: جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968، ص 27.

التي تعرض لها الوجود الاسباني من طرف القبائل ومقاومتها العنيفة، بالإضافة الى مصادرة ما تبقى من سلاح ومراقبة تهريبه.[1]

وفي سنة 1926 حاولت اسبانيا ان تتمسك بوضعها لكن اضطرت للاعتراف باستقلال المنطقة الريف ولما كنت طنجة تحت إدارة طنجة الدولية فقد وافقت الدول على أن تعود للمغرب على الاستقلال في عام 1956.[2]

ثانيا: مؤسسات وهياكل الإسبانية على المنطقة الخليفية

على المستوى المركزي:

1. التعليم:

وبعد اعلان الحماية الاسبانية أصبح الاسبان بحاجة ماسة إلى فئة من المواطنين تتقن اللغة الاسبانية تكون واسطة بينها وبين الشعب وتجسيدا لذلك فتحت المدارس العربية /الاسبانية لهذا الغرض فيما استمر التعليم الاسلامي على طريقته التقليدية ولم يفكروا بالاهتمام بالجانب التعليمي بشكل يخدم مصالح البلاد.[3]

ولقد أصبح التعليم الحكومي محدود جدا، ففي التعليم الابتدائي لا نجد في المنطقة الحماية السلطانية سوى 5 مدارس لأبناء الأعيان و23 مدرسة ابتدائية شعبية و15 مدرسة صناعية ومدرستان للزراعة و100 مدرسة ابتدائية و32 مدرسة للبنات، وأما في المنطقة الخليفية فلا نجد الفصول الابتدائية في البلاد كلها سوى 49 فصلا.

[1] بوهادي بوبكر، السياسة الاستعمارية للجمهورية الاسبانية في المغرب، ندوة علمية حول المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور والتجليات 1904/ 1955، أكادير، 1991، ص 194.

[2] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1422هـ/2002م، ص110

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص40.

والتعليم الحكومي محدود وابتر في المنطقة السلطانية إذ لا توجد مدرسة ثانوية واحدة في كل من مدينتي فاس والرباط [1] حذف منها قسم البكالوريا منذ 1944، واخرى بمدينة مراكش ومدة الدراسة بها حوالي اربع سنوات فقط ومدرسة بربرية ثانوية مدة الدراسة بها سنتان فقط، ويوجد إلى جانب ذلك قسمان تكميليان بمدينتي وجدة والدار البيضاء[2] لم يفتح إلا في سنة 1943، وفي منطقة النفوذ الاسباني فلاتوجد بها مدرسة ثانوية واحدة.[3]

وإن ما تنفقه الحكومة الفرنسية على هذا القطاع في المنطقة السلطانية تصل نفقات وزارة المعارف إلى خمسة وسبعون مليون فرنك، مقسمة إلى خمسين مليون للتعليم الفرنسي الإسرائيلي، وثلاثة وعشرين مليون للتعليم الإسلامي المغربي، في حين أن الحكومة الإسبانية تنفق أربع أخماس ميزانية المعارف على المغاربة وأقل من خمس واحد على تعليم أبناء الإسبان، وأما المشاكل التي تواجه الحكومة الاسبانية في ميدان التعليم إيجاد المعلمين والمعلمات، لذلك عملت لإنشاء دار المعلمين من اجل لحل المشكل تدريجيا وبعث مجموعة من الطلبة إلى مدرسة النجاح بنابلس.

وتم افتتاح بيت المعرفة بمصر حيث يقيم طلبة المغاربة فيه لتلقي العلوم فيه، وكانت للظروف المتباينة بمنطقة الحماية الاسبانية بسبب الحرب الأهلية الاسبانية دور أساسي في السماح لتطوير مجال التعليم بالمنطقة عن طريق المدارس والمعاهد، ولم تكن حكومة فرانكو لها أي تصور عن التعليم بالمغرب، لذلك عمل فرانكو[4]على إصلاح التعليم حتى يستطيع التحكم فيه خدمة لصالحه، وعليه اصدر مرسوم يحدد الخطوط العريضة للسياسة التعليمية الجديدة ونص هذا المرسوم على الفصل الكامل بين التعليم المغربي والاسباني، ونص هدا المرسوم أيضا على إنشاء مجموعة المعاهد الخاصة،

[1] الرباط هي العاصمة السياسية والادارية للمملكة المغربية وبها مقر الملك واعضاء الحكومة والادارات المركزيةوالدواوين والمصالح المختلفة، ينظر الى: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص137.

[2] الدار البيضاء عاصمة مغرب تجارية وميناء المغرب الاول وأكبر مدينة بالشمال الافريقي بمساحة 3900 هكتار، ينظر الى: الصديق بن العربي، سبق ذكره، ص129.

[3] بن جلول عبد المجيد، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، 1949، القاهرة.

[4] الجنرال فرانكو هو قائد عسكري اسباني مناصر للملكية، حكم بلاده بقبضة من حديد في نهاية الحرب الأهلية الاسبانية في ثلاثينيات القرن العشرين، ينظر الى:hpps://www.aljzeera.net.com، الجنرال فرانكو، بتاريخ 2024/ 04/08، على الساعة 18:30.

وكان من بين الأهداف المضمرة لهذه السياسة التعليمية خلق اختلاف ثقافي إيديولوجي بين المنطقة السلطانية القابعة تحت الحماية الفرنسية والمنطقة الخليفية القابعة تحت الحماية الاسبانية.[1]

ولقد كان من نتائج الجهد الثقافي الاسباني أن اصبح هناك الكثير من اهالي الشمال المغربي يتحدثون اللغة الاسبانية وقد نسهل ذلك للاسبان والمغاربة ايضا فرصة أشغال الوظائف لأن الناطق باللغة الاسبانية يتمكن من ايجاد وظيفة له لدى إدارات الاسبانية.[2]

2.على المستوى المحلي:

1.2. الصحافة والأحزاب السياسية:

وفي سنة 1937 منح المغاربة حرية الصحافة حيث صدر الإذن بصدور "جريدة الشعب" و"جريدة الأطلس" و"جريدة المغرب" و"جريدة الوداد"، هذا أول ظهير لحرية الصحافة صدر ولم تكن الأحزاب السياسية وجود بل كان المواطنين متماسكين ولم يكن ما يسمى بالكتلة الوطنية أي نفوذ أو سيطرة أو امتياز على الحكومة وعلى المواطنين في جميع أنحاء البلاد.[3]

وقد عمد فرانكو على إدخال الإصلاحات في المنطقة الخليفية ومن بين هذه الإصلاحات منح حرية التفكير والعمل الصحفي والاجتماعات للمواطنين المغاربة، وفي هذا الإطار فقد رأت الأحزاب الوطنية النور، فحزب الإصلاح اعتبر التعاون مع إسبانيا لإدخال الإصلاحات أمرا مفيدا وأما حزب الوحدةفموقفه لا يختلف عن حزب الإصلاح وفي مقابل هذه المواقف ساق لنا مواقف نفس الأحزاب من الحماية الفرنسية، فحزب الإصلاح اعتبر أن الحماية لم تقم في المغرب بما التزمت به بموجب معاهدة فاس في أي ناحية من نواحي الإصلاح بل إن نظامها أتى بعكس المطلوب، وأما حزب الوحدة فاعتبره أنه لا مبرر لتدخل الفرنسيين من الوجهة القانونية والدولية إلا

[1] المعاشي مراد، جوانب الحماية الاسبانية بالمغرب من منظور شرقي، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، المجلد(1)،العدد(1)،2020، ص6.

[2] داهش محمد علي، المرجع السابق، ص40.

[3] معنينيو الحاج أحمد، ذكريات ومذكرات، الجزء الثالث 1946/1938، ص 25.

شيء واحد هو مساعدة المخزنالشريف بموجب معاهدة فاس على إدخال الإصلاحات الضرورية في مملكته.[1]

وتزامنا مع ظهور التنظيمات السياسية تم تأسيس الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي وفتح مركزه بفاس أصبح يحاول فتح فروع له وقد ظهر مخالفون لأفكاره في كل أرجاء المغرب حيث أن جميع المواطنين لم يؤخذ لهم الرأي.[2]

2.2. الاقتصاد:

وأما في يخص في منطقة النفوذ الإسباني، ونظرا لوضعية البلاد الطبيعية(جبال، سهول ضيقة) وما فيها من موارد معدنية(الحديد، القصدير) وفقر المنطقة بشكل عام لم يشجع رأس المال والشركات الاسبانية على القيام بمشاريع تخدم البلاد، ولذلك كانت التطورات في هذا المجال معدومة، كما ظلت البلاد في منأى عن الهجوم الاسباني الكثيف من الراغبين في امتلاك أراضي والساعين وراء الامتيازات أو أصحاب المهن الحرة.[3]

3.2 التنظيم الإداري:

كانت اسبانيا تفتقر إلى التجربة الكافية لتسيير مناطقها المستعمرة بأسلوب حديث، مما حتم عليها من التجربة الفرنسية بل أحيانا استنساخ النموذج بأكمله وهكذا أقامت على رأس أجهزتها الإدارية مؤسسة المندوبية السامية، وتم تعيين الجنرال ألفاوحاكم ثغر سبتة مندوبا ساميا، وقد حدد الأمر الملكي الإسباني صلاحياته وطبيعة مهامه في المغرب، وكذا مختلف مصالح والهياكل الإدارية ذات الصلة، وتتلخص مهامه في مراقبة عمل السلطة الخليفية وجهازها المخزني والإشراف على السياسة الاستعمارية الاسبانية بالمغرب وقيادة الجيش الاستعماري، ولاستكمال الهياكل الإدارية الاستعمارية استحدثت إلى جانب المندوبية السامية ثلاث نيابات رئيسية هي:

[1] المعاشي مراد، المرجع السابق، ص 7.

[2] معنينيو الحاج أحمد، المرجع السابق، ص15.

[3] داهش محمد علي، المرجع السابق، ص17.

1. **نيابة المصالح الأهلية:** وهي أهم الأجهزة الإدارية الاستعمارية من حيث طبيعة وحجم مهاما، فهي التي كانت تراقب الجماعات القروية والمجالس البلدية بالمدن بواسطة جهاز خاص بالمراقبة والتدخل، وتشرف على قطاعات القضاء والتعليم والصحة والأحباس.
2. **نيابة مالية:** وهي نيابة مكلفة بالإشراف على الشؤون المالية كإعداد الميزانية وتوزيعها على القطاعات، وكذا جباية الضرائب والجمرك وتسيير الملك العمومي.
3. **نيابة الأشغال العمومية:** وتهتم بالموارد المعدنية والغابية والفلاحية والصناعيةوكذلك بقطاع البريد والتلغراف. [1]

4.2. القضاء

وقد تكون القضاء المغربي على نوعين هما:

1. **القضاء المغربي:** ويتمثل في المحاكم الشرعية ورئيسها القاضي، والمحاكم المدنية ورئيسها الباشا في المدينة والقائد في البادية، وكان كل من الباشا والقائد يتمتع في منصبه بالسلطتين القضائية والتنفيذية معا، فقد عكس القضاء المغربي تاريخ عميق من التنظيم والتقاليد فقد كانت السلطة القضائية والتنفيذية مجتمعتين في أيدي الباشا والقائد فهذا النظام يعزز السلطة المركزية ويعكس التحديات التي واجهتها المملكة.
2. **القضاء القنصلي:** الذي اكتسبته الدول بسبب الامتيازات الأجنبية، ويتمثل في المحكمة التي يترأسها القنصل مقر عمله للفصل بين الخصوم من رعايا دولته، أو بينهم وبين المخصوم معهم من مغاربيين، حيث يمنح للقنصل صلاحية النظر في النزعات المتعلقة برعايا دولته في الخارج أو بينهم وبين الأشخاص الأخرين بما في ذلك المواطنين المغاربة، ويقوم القنصل بتقديم الدعم القانوني وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية المعمول بها.[2]

[1] القبلي محمد، تاريخ المغرب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط،2011، ص 454.

[2] عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، 1949، ص134.

5.2. التجارة:

بعد الحماية الاسبانية دعت الى ضرورة تلبية الاحتياجات الجديدة الساكنة أخذت تندمج تدريجيا في المجتمع الاستهلاكي الى تطوير العلاقة مع توسيع نطاق العمل المأجور منذ ذلك الحين، أضحى الانتاج المحلي متوقفا على المنتجات المستوردة من الميتروبول وازدياد الإقبال على حساب الانتاج المحلي الموجه للاستهلاك الذاتي، ونتيجة هذه المؤثرات فقد انتهى المطاف بالفلاحين والحرفيين الاعتماد في جزء كبير من معاشهم اليومي على هذه السوق لتلبية احتياجاتهم الجديدة، ونظراللمنافسة المفروضة على الفلاحة والصناعة المحليتين من قبل المواد التي ينتجها أو يستوردها الاسبان من شاي وقهوة وسكر ومعدات مطبخ وأثواب وأحذية ودراجات هوائية وجرارات وآلات فلاحية وتجهيزات صناعة المختلفة، لم يكن مستلزمات الاهالي أن تلبي من قبل فلاحة متهالكة وصناعة تقليدية محتضرة، ونتيجة أن تطورات التجارة الداخلية بوتيرة مطردة فباتت تشمل بالتالي كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية التي كانت تهيمن عليها الشركات الأجنبية والفرنسية منها على الخصوص، فقد استفاد القطاع بشكل ملحوظ من نظام الباب المفتوح المترتب عن مؤتمر الجزيرة الخضراء.[1]

ثالثا: انعكاسات نظام الحماية على المجتمع المغربي

1. على المستوى الاجتماعي:

وتجلت آثار على المجتمع المغربي في ابراز فئة اجتماعية متميزة عن البناء العام، من خصوصياتها امتلاك وسائل النفوذ والثروة اللذين ارتبطا ارتباطا جدليا وقد برز نفوذ هذه الفئة في العلاقات العامة مع بقية المواطنين إذ ساهمت اسبانيا وعلى الخصوص اليهود منهم الى جانب الاوروبيين في كل عمليات التدليس التجارية، أو العقارية لسلب الأراضي والممتلكات بل حتى القيان بالاعتداء

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب للنشر، ط1، الرباط، 2011، ص555.

البدني حيث ان اسبانيا لم تخشي عقوبة، إذ هو فوق القانون المغربي وقد افرزت الحمايات القنصلية فئات تغتني ولا تؤدي التزامات الدولة افرزت جانب اخر فئات اخرى تتحول باستمرار وبسرعة الى مجموعة من الفقراء والعاطلين، لحرمانها من أراضيها الفلاحية أو رصيدها المالي، أو امكانيات العمل الحرفي، ولم يقتصر الأمر على بوادر الفوارق الطبقية الاقتصادية بل تجسد ايضا على مستوى الرموز الفكرية الحضارية والفكرية والعقائدية ايضا، كما ساهم نظام الحماية في التأثير على القوانين الداخلية للبلاد.[1]

2. على المستوى الاقتصادي:

من الواضح أن التحول الاقتصادي الذي حدث في المنطقة كان مهمًا للغاية. بدأت المنطقة بالانتقال من نموذج اقتصادي مالي إلى اقتصاد سوقي، مما ساهم في تسريع عمليات التداول والتبادل النقدي. على الرغم من هذا التطور، فإن الزراعة لم تتأثر بنفس القدر، حيث انتقلت مساحات الزراعة من 462400 هكتار في عام 1936 إلى 142972 هكتار في عام 1954، مع زيادة إنتاجية وصلت إلى 3776825 قنطارًا. ومع ذلك، فإن المنطقة استمرت في الاعتماد على الاستيرادات لتلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية والزراعية مثل الوقود والمنتجات المصنعة.

ورغم أن الصادرات كانت موجودة إلا أنها كانت محدودة بشكل رئيسي للمواد الخام، خاصة الحديد الذي بلغ حجم استخراجه 1101033 طنًا في عام 1955، ما يعادل 45.65% من قيمة إجمالي الصادرات. وبهذه الطريقة، كان الميزان التجاري للمنطقة يعاني من عجز واضح طوال فترة التحول الاقتصادي.[2]

وبالإضافة الى ضعف المنطقة وقلة مواردها الاقتصادية والركود الذي ميزها نتيجة ظروف الحرب والمقاومة التي عاشتها طيلة هذه الفترة، فقد عملت الجمهورية على التقليص من الميزانيات

[1] بوزرمي لبنى، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية/قانونية، عدد 1، 2013، ص15.
[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 558.

المخصصة من طرف الخزينة الاسبانية وتجميد الفروض بالرغم من إلحاح جميع المفوضين السامين الذين عينوا من طرف الجمهورية على ضرورة الزيادة في الاعتمادات لمواجهة الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المنطقة، وإيجاد حلول سريعة ومستعجلة لاسيما بالقطاع الفلاحي الذي انعكست عليه بشكل قوي تأثيرات الاقتصادية العالمية،وكان للتقلبات المناخية دور في حدوث أزمة غذائية وشلل اقتصادي بالمدن، فإن الحكومة الإسبانية لم تعمل على معالجة تلك الوضعية الكارثية والنهوض بالمنطقة والقيام بإصلاح زراعي عاجل حيث لم تحظ باهتمامها وبالأحرى تخصيص اعتمادات وقروض مالية لها.

أما قطاع الصناعة فقد كان ضعيفًا وموجهًا بالأساس لإشباع حاجيات الساكنة، فقطاع البناء كان أكثر نشاطًا من غيره، بينما ظلت باقي الصناعات محدودة جدًا وكان لابد من انتظار نهاية الحرب الأهلية بإسبانيا لتظهر صناعات مرتبطة بالنسيج والجلد والإسمنت.

وتمثل شبكة المواصلات القطاع الذي بذلت السلطات الإسبانية في الواقع مجهودات كبيرة، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار صعوبة التضاريس التي تميز المنطقة المعنية. صحيح أنه لم يتسن لإسبانيا إنجاز ما أنجزته فرنسا في منطقتها من تجهيزات طرقية، سواء من حيث الكم أو الكيف، إلا أنها استطاعت الربط بين الجهتين الشرقية والغربية للريف ومن ثم فك العزلة عن العديد من المناطق من القبائل، إذ أقامت شبكة من الطرق والممرات بلغ طولها عند نهاية الحماية 2400 كلم، وبغض النظر عن أهدافها الاستراتيجية والعسكرية الواضحة فإن هذه الطرق والممرات كانت تؤمن نقل المسافرين والبضائع بين مدن المنطقة وبلداتها.

أما السكك الحديدية فارتبط إنشاؤها في البداية بالاستغلال المنجمي في نواحي مليلية بمسافة لا تتعدى 30 كلم. وعلى عكس الريف الأوسط والشرقي، يسرت التضاريس بالجهة الغربية مد

خطوط للسكك الحديدية تربط بين مدن الرئيسية عبر ثلاثة محاور عبر هي: تطوان/سبتة 41 كم، والعرائش/القصر الكبير 33 كم، وجزء من محور طنجة/فاس.[1] 90 كم[2].

3. على المستوى الثقافي:

بعد القضاء على المقاومة المسلحة في الشمال المغربي، بادرت إسبانيا إلى التوسع في إنجاز مخططاتها الاستعمارية طبقًا لاستراتيجية تهدف إلى المساس بالهوية المغربية ومكوناتها الثقافية والفكرية من أجل إضعاف محتويات المغاربة وتلبيط عزائمهم وتكبيل إرادتهم في التحرر واسترداد السيادة الوطنية. وبالتالي، فليس غريبًا أن تجد إسبانيا تعمل جاهدًة على إيجاد المفاهيم الكفيلة بإضفاء المشروعية على حركتها ومحاولة إقناع المغاربة بأهمية أعمالها وإنجازاتها وضرورتها في مجال تطوير وتمدين المنطقة، هي من استراتيجيتها العامة التي تكرس احتلال واستقلال إنسان المنطقة.

لقد اعتبر مغاربة الشمال هذه الممارسات الاستعمارية التي حاولت أن تطمس هويتهم أخطر من استعمار الأرض، فعملوا على مقاومتها بشتى الوسائل التي كرست في آخر المطاف النشاط الوطني على أكثر من صعيد أمام المحاولات الإسبانية المتكررة في مراحل مختلفة خلق وإحياء مجموعة من الروابط الروحية والثقافية التي تعزز عمليات الأسبنة وترسيخ العملية الاستعمارية، خصوصًا في فترة حكم فرانكو الذي أدرك الأهمية الكبيرة التي يحتلها الدين والانتماء القومي للمغاربة والإرث التاريخي وغيره في نفوسهم. لذلك ادعى الحفاظ عليها لكنه أراد فرض الوصاية عليها وإعطاءها توجهًا معينًا يخدم مصالحه الوطنية والاستعمارية.

لقد دفعت السياسة الثقافية الاستعمارية في منطقة الشمال المغربي الوطنيين إلى التكثيف من أساليب المقاومة الثقافية المختلفة لهذا الاستعمار في شقه الثقافي والمرتبط بشكل وثيق بباقي مظاهر الاستعمار. فكان أن عرف المجال الثقافي في نهاية المطاف تحولات كانت جذرية في بعض المظاهر

[1] فاس من المدن الكبرى الإسلامية في المغرب وتحتل مقاما ممتازا في المغرب كعاصمة ذات تاريخ مجيد، ينظر إلى: الصديق بن العربي، المرجع سابق ذكره، ص207.

[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص558.

الثقافية، ولا غرو أن يكون من نتائج هذا التحول حدوث تجديدات في هذا السياق. وتعد مدينة القصر الكبير من المدن التي يمكن من خلالها قياس مجموعة من مظاهر التحول هذه.[1]

[1] سعيد الحاجي، جوانب من الحياة الثقافية والفنية في شمال المغرب خلال الفترة الاستعمارية مدينة القصر الكبير نموذجا، مجلة كان التاريخية، العدد 26، 2014، ص131.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال عرضنا لموضوع نظام الحماية في المغرب الأقصى(1912-1956) دراسة مقارنة بين منظمة السلطانية والخليفية، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

• تعود جذور الاحتلال المغرب إلى عدة عوامل وعلاقات المغرب الخارجية والاتفاقيات الأوروبية.

• استطاعت فرنسا تحقيق هدفها في الاستلاء على المغرب الأقصى وذلك تحت نظام جديد أطلق عليه تسمية (الحماية) والذي يعتبر شكل استعماري قائم على ازدواجية الإدارية بين الادراة والاستعمار ذات السلطة الفعلية وإدارة وطنية ذات السلطة الشكلية.

• عملت فرنسا منذ إعلان الحماية على المغرب على تطبيق سياسة من شانها تغيير الجهاز الإداري الفرنسي في المنطقة السلطانية، حيث كان على رأس هذا الجهاز مقيم عام الذي تمتع بصلاحيات واسعة كما قام بإلغاء بعض الوزارات وإزالة بعض الجهات وإبقاء بعضها وتجريد آخر من صلاحياتها.

• كما سيطرت فرنسا كذلك على النشاط الاقتصادي ففي الميدان الزراعي عملت على استلاء وامتلاك أراضي الفلاحين من طرف المعمرين وتزوير عقود الملكيات وإرغام الفلاحين على بيع أراضيهم للأجانب، وإدخال زراعات تسويقية على حساب الفلاحة المعيشية وذلك لتلبية حاجيات الأسواق الفرنسية، أما الميدان الصناعي فقد تضرر الصناعة التقليدية بسبب المنافسة الخارجية، واستغلال المعادن واستنزاف خيرات المغرب المنجمية، أما الميدان التجاري فقد عرف البنية التجارية الخارجية عجزا في الميدان التجاري بسبب عدم تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات طيلة فترة الحماية لان الواردات كانت مواد مصنعة قيمتها مرتفعة والصادرات مواد فلاحية ذات قيمة منخفضة.

• وبالإضافة إلى ما قامت به فرنسا في الجانب الإداري والاقتصادي استهدفت كذلك الجانب الاجتماعي حيث أهملت المجتمع المغربي من خلال عدم الاهتمام بالمنشات الصحية، كما عملت على طمس الهوية القومية والثقافية وذلك من خلال نشر الثقافة الفرنسية وكذلك انخفاض الأجور مقارنة مع الأوروبيين وحرمان العمال من التامين وتهميش

التعليم حيث عرف ضعفا في أعداد المغاربة المستفدين مقارنة مع أعداد المتعلمين من الاوروبين مما أدى إلى انتشار الجهل والأمية في أوساط المجتمع المغربي.

• أما المنطقة الاسبانية فهي أفقر من المنطقة الفرنسية وذلك لان أرضيها لا تحتوي على معادن وهي عبارة عن سهول.

• واجهت اسبانيا خلال فترة الحماية مقاومة عنيفة من الشعب المغربي استطاعت من خلالها اسبانيا انتهاج سياسة سلمية.

ومن نتائج الجهد الاسباني الثقافي أن أهالي شمال المغربي يتحدثون للغة لاسبانيا.

بإدخال إصلاحات في المنطقة الخليفة منح حرية التفكير والعمل الصحفي للمواطنين المغاربة.

اثر نظام الحماية الاسبانية على لمجتمع شمال بتكوين علاقات عامة لاحظنا إن الصناعة في المنطقة الاسبانية على مجتمع ضعيفة على غير القطاع لبناء كان له أكثر نشاطا.

بذل الاسبان جهدا في قطاع شبكة المواصلات رغم صعوبة التضاريس للمنطقة تمكن من خلالها ربط بين جهتين الشرقية والغربية للريف وفك ... على العديد من القبائل.

اخدت اسبانيا تندمج في المجتمع المغربي من اجل توسيع نطاق العمل وتقوية الإنتاج المحلي.

وجود نوعان من القضاء في المنطقة الخليفة قضاء مغربي وقضاء قنصلي.

ومن خلال النتائج التي تطرقنا إليها في دراستنا تمكنا بالخروج بفكرة إن عملية الإصلاحات التي قامت بيها كل من فرنسا واسبانيا في مناطق نفوذ وهما في المغرب الأقصى كانت منظمة ومحكمة, حيث ساهمت في تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى ظهور الحركة الوطنية والكفاح المسلح من اجل التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال.

قائمة الملاحق

الملحق(01):

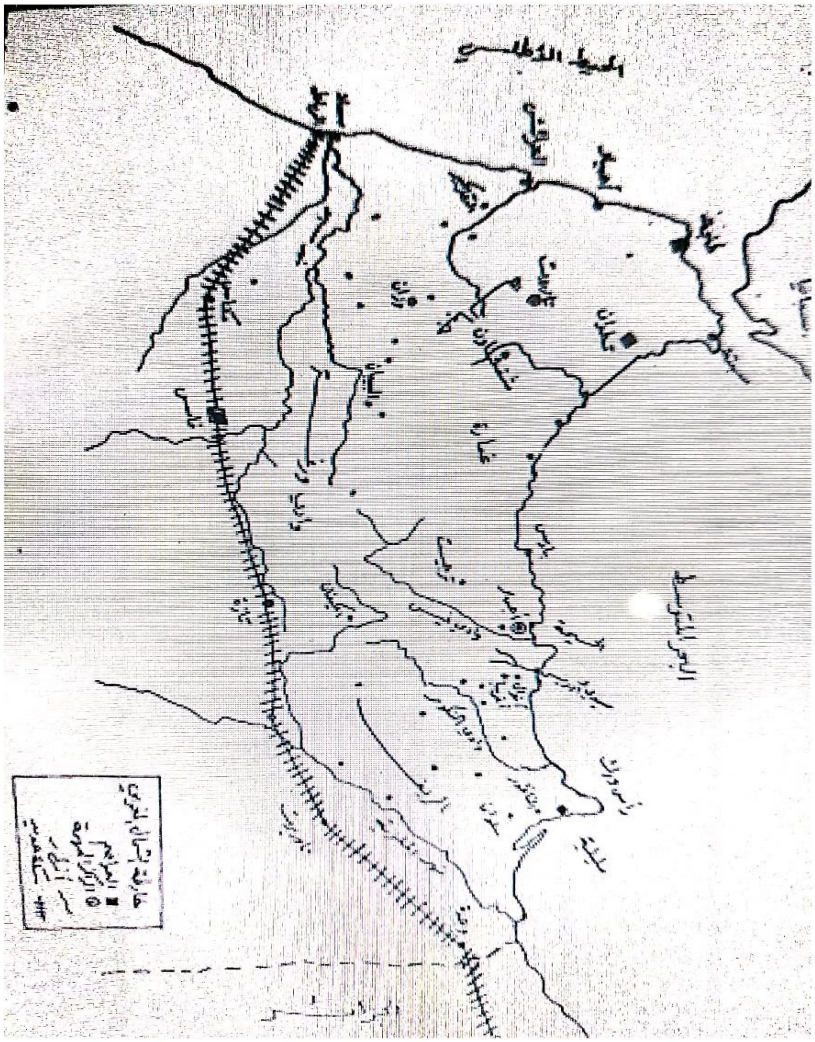

مصدر: داهش محمد علي، صفحات من

الملحق(02): البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

المصدر: عبد الهادي التازي ,مصدر سابق,ص166.

الملحق(03): السلطان عبد الحفيظ

المصدر: علال الخديمي , مرجع سابق, ص198.

الملحق(04): معاهدة الحماية بفاس

المصدر : محمد القبلي , مرجع سابق, ص526.

الملحق(05): خريطة التقسيم في عهد الحماية

المصدر: محمد القبلي , مرجع سابق, ص548.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

•المصادر:

-الريحاني أمين، المغرب الأقصى، ط1، هنداوي سي آي سي، 2018.

- اسماعيل العربي، المدن المغربية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر، الجزائر، 1983.

- بن العربي الصديق، كتاب المغرب، دار الغرب الإسلامي، ط3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984م.

- حزب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، افلاس الحماية، مكتب المستندات والانباء, 1951م.

- بن زيدان عبد الرحمان، الدار الفاخرة في مآثر ملوك العلويين بفاس الزهراء، المطبعة الاقتصادية، الرباط، د. ط، 1937م.

- بن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، ج1، الرباط، 1961م.

- عياش البير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادرالشاوي ونور الدين مسعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985م.

- بن جلول عبد المجيد، هذه مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة ,1949م.

- امين سمير، المغرب العربي الحديث، تر :كميل في داغر, دار الحداثة للطباعة والنشر, بيروت , 1980م.

- التازي عبد الهادي، الحماية الفرنسية على المغرب بدئها نهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء.

الكروي محمد صالح، لتجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997م، ط2، مطبعة البريقبغداد، 2012.

• المراجع :

- داهش محمد على، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون العامة، بغداد، 2002.

محمد عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، 2002.

- داهش محمد علي، تاريخ المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014,

- أسمهير المحفوظ، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.

- القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب، 2011.

- الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي(1912-1956)، ملامح مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية، ط 1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.

- تامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية 1956-1936، دار غيداء للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2015 م.

- الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى مراكش، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الانجلو المصرية، 125، القاهرة.

الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1404هـ/ 1984م.

- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب)، ط 1 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

- احمد ياغي إسماعيل وشاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا، دار المريخ، السعودية،ج2 ,1993م.

- الخد يمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1894-1910) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط 2، د، ر، الرباط، 1994م.

- الخد يمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1941-1851) إفريقيا الشرق،2006م.

- محمد الأمين محمد، ومحمد على الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء.

-معنينيوا الحاج أحمد، ذكريات ومذكرات، الجزء الثالث. 1938/ 1946.

•المجلات :

- القطعاني فادية عبد العزيز، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، المجلة الجامعية، العدد 16، جامعة بنغازي، 2014م.

- جلال زين العابدين، الانعكاسات الاجتماعية لاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، العدد 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس المغرب.

- احميان نور الدين ،توظيف الدين في الخطاب الاستعماري بالمغرب خلال القرن العشرون، مجلة التاريخ المتوسط، المجلد 2، ديسمبر 2020م.

- المهداوي علي هادي عباس، ناجي، السياسة الفرنسية تجاه المغرب 1912-1918 مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلة 10، العدد ، العدد 3،2020م.

- المعاشي مراد، جوانب الحماية الاسبانية بالمغرب من منظور شرقي، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، المجلد 1، العدد 1، 2020.

- بلعربي نور الدين، معركة ايسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد 12، 2017.

- بلعوجة صدام، آلية إصلاحات ضمن الاستعمار الفرنسي اتجاه المغرب خلال المنتصف من القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، مجلة كان التاريخية، العدد 34، 2016.

- سعيد الحاجي، جوانب من الحياة الثقافية والفنية في شمال المغرب خلال الفترة الاستعمارية مدينة القصر الكبير نموذجا، ملة كان التاريخية، العدد 26، 2014.

- لبنى بورمي، الاتفاقيات المغرية الاسبانية قبل الحماية: مقارنة تاريخية/ قانونية، المجلة البحثية، العدد الأول، جامعة الرباط، المغرب، 2013.

زروق حكيم، التجديد الحضاري للمدن العتيقة بالمغرب: تجربة مدينة وجدة، مجلة التشريعات للتعمير والبناء، العدد 07، جامعة وجدة، المملكة المغربية، 2023.

• الرسائل الجامعية:

- سليمة مرسلي، منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى(1912-1953) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019م.

- بن نخلة سناء، سيساوي ليلى،الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام الماريشاللیوتي (925-1912)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022م.

براهيمي مروة، المسألة المغربية تطوراتها 1880/ 1912، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة مستغانم.

محمد العواد، إشكالية الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى إبان الاستعمار الفرنسي 1830/ 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة تيارت، 1443هـ/ 2021م.

• الندوات العلمية:

بوهادي بوبكر، السياسة الاستعمارية الاسبانية في المغرب، ندوة علمية حول المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور والتجليات 1904/ 1955، أكادير، 1991

- المواقع الإلكترونية :

https://www.ejaba.com ذ، تعريف السياسة السلمية وكيف تأثر على الحياة السياسية، تما لانزالفي: 08/04/2024.

hpps://www.aljzeera.net.com، الجنرال فرانكو، تمالا نزالفي 08/04/2024

https : //mawdoo3.com مدينة مراكشومعالمها،تمالانزالفي 11/04/2024.

https//www.m.nadority.com . التعرف على منطقة تمسمان، تمالا نزالفي 04/05/2024.

www.aswatdriouch.com: //https مطالسة، تمالا نزالفي 04/05/2024.

https://tribes du maroc.com قبائل المغرب، تما لانزالفي: 04/05/2024.

https://hespress.com. معركة تطوان، تما لانزال : 17/04/2024.

https://www.ar marefa. org. com محمد بن عبد الله ، تما لانزال : 17/04/2024.

https://www.aljzeera.net.com،الأمير عبدالقادر قائد ثورة ضد الاستعمار، تمالانزال : 17/04/2024.

الفهرس

الفـــــــــــــــــهرس:

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ
الإشكالية	ب
الفصل التمهيدي: بداية التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى	
أولا: علاقات المغرب الأقصى الخارجية	**06**
1. معركة ايسلي	**06**
2. معركة تطوان	**09**
ثانيا: الاتفاقيات الأوروبية حول المغرب الأقصى	**11**
1. الاتفاق الفرنسي الإيطالي	**11**
الاتفاق الفرنسي البريطاني	**11**
2. الاتفاق الفرنسي الاسباني	**12**
3. مؤتمر الجزيرة الخضراء	**13**
ثالثا: ظروف الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى	**13**
الفصل الأول: نظام الحماية الفرنسية في المنطقة السلطانية	
أولا: فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى	**17**
ثانيا: مؤسسات وهياكل الفرنسية على المنطقة السلطانية	**21**
ثالثا: انعكاسات النظام على المجتمع والدولة	**40**
الفصل الثاني: نظام الحماية الاسبانية في المنطقة الخليفية	
أولا: فرض الحماية الاسبانية على المغرب الأقصى	**41**
ثانيا: مؤسسات وهياكل الإسبانية على المنطقة الخليفية	**49**
ثالثا: انعكاسات النظام على المجتمع والدولة	**55**
الخاتمة	–
قائمة المراجع	–

الملخص:

من خلال دراستنا الموضوع نظام الحماية في المغرب الاقصى (1912-1956) مقارنة بين المنطقتين سلطانية والخلفية استنتجنا إن هذه الفترة امهم مراحلة في تاريخ المغرب والتي دامت 44سنة ان الغرض من انفراد فرنسا اسبانيا في المغرب لم يكن من اجل اصلاحات في المغرب وحمايته بل كان هدفه توسع في المغرب والحصول على امتيازات اقتصادية وذلك باستغلاله في جميع المجالات مما ادى الي ظهور حركة وطنية في مناطق نفوذ دولتين ومطالبة باستقلال الى ان تحصلوا عليه

From our study on the protection system in Morocco, comparing the Sultanate and Khalifate regions from 1912 to 1956, we concluded that during this significant 44-year period in Moroccan history, the

aim of France and Spain's involvement was not to reform or protect Morocco. Instead, their objective was to expand their territories and gain economic privileges by exploiting Morocco in various fields. This led to the emergence of a nationalist movement in the areas under the influence of both countries, which ultimately demanded and achieved independenc